

بەریخان شوقي

التحديات التي تواجه السياسة البيئية في العراق

مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

بەريخان شوقي

التحديات التي تواجه السياسة البيئية في العراق



مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية
Kurdistan Center for Strategic Studies

مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة ثقافية تأسست في عام ١٩٩٢ تعنى بالدراسات العلمية في مجالات الامن القومي والسياسة الدولية والاقتصاد والقضايا الاستراتيجية ولا تهدف الى تحقيق مكاسب تجارية.

كل الدراسات التي تصدر عن المركز تعبر عن آراء اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز.

Email: Fered 1956@yahoo.com
Fareed.as1956@gmail.com

- بەریخان شوقي
- التحديات التي تواجه السياسة البيئية في العراق
- منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية
- السليمانية ٢٠١٣
- المصمم: كمال حامد
- رقم الايداع في مديرية المكتبات العامة (١٦٥٠) لسنة ٢٠١٣
- رقم الايداع في مكتبة المركز: ١٠/١٢٠/ ١٣

المقدمة

اعتاد الناس ان يعدّوا الطبيعة كنزاً لا ينضب, يزودهم على الدوام بما يحتاجونه من طاقة ومواد وطعام دون ان يؤثر ذلك على نفاذ مخزونها المتجدد. لذا دأب الناس على تسخير الطبيعة بقسوة من أجل رفاههم. وزاد الأمر سوءاً مع تنامي جبروت التكنيك وتصاعد وتيرة التقدم والأنتاج الذي غيّر المادة والتربة وأثر على درجات الحرارة , واهلك مساحات شاسعة من الأراضي والغابات.

وقد انقلبت الصورة اليوم، فبعد ان كان الأنسان يخشى الطبيعة, اصبحت الطبيعة تخشى الأنسان ونشاطه المدمر الذي لا يعرف التوقف عند الخطوط الحمراء أو تلك الحدود التي تخل بالتوازن. وبهذا الصدد اشار العالم الأنكليزي (ج. مارش) في كتابه "الانسان و الطبيعة" "ان تأثير الأنسان والحيوان على الطبيعة يختلف من حيث ان نشاط الاول يتجاوز ذلك الحد الذي يختل فيه التوازن".

منذ ستينات القرن الماضي، اصبحت النزعة البيئية حركة تتمتع بتأييد شعبي كبير ومجال أهتمام أوسع نطاقا, وكان مؤتمر الأمم المتحدة بشان البيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم في عام ١٩٧٢ بمثابة نقطة تحول في تأريخ الوعي البيئي. وأدى الضغط العام المتنامي الذي تدعمه النتائج العلمية بشان الأثار المترتبة على الملوثات المختلفة والتدهور البيئي في اواخر السبعينيات والتي تركزت على تلوث الهواء والمياه الى بيان حقيقة أن التدهور البيئي ليس ناجما عن التصنيع، بل هذا سبب رئيسي لتدهور البيئة و ليس العكس. واولت الحركة البيئية منذ ذلك الحين اهتمامها بكافة جوانب البيئة الطبيعية من الأرض والمياه والمعادن وجميع الكائنات الحيّة والعمليات الحياتية والغلاف الجوي والمناخ والأنهار الجليدية القطبية والأعماق

السحيقة للمحيطات الى الفضاء الخارجي , فضلاً عن ذلك فقد تحولت الحركة البيئية من النظر الى البيئة الطبيعية في حد ذاتها الى النظر لعلاقاتها المتبادلة بأحوال الانسان ورفاهيته , والى قضايا التعاون الأقتصادي الدولي الذي يشمل الديون وأسعار السلع الأساسية.

ان العمل بتقييم الأثار والمحاسبة البيئية, وتحليل المخاطر والأستقصاءات العامة والتدابير التشريعية الجديدة على المستويين الوطني والدولي, فضلا عن انشطة الفرق غير الحكومية، قد ساعدت جميعها على اضفاء مغزى بيئي أكبر على السياسات و الأجراءات.

شهدت الأعوام الاخيرة تطور مرحلة أخرى من مراحل الحركة البيئية, وتتميز تلك المرحلة بالاهتمام الواضح والتنظيم الذي يتم على الصعيدين الوطني والدولي بشأن بعض المشاكل الهامة والمعقدة والواسعة الانتشار, منها الأمطار الحامضية والتخلص من النفايات الخطرة وارتفاع حرارة الجو في العالم وفقدان التنوع البيولوجي واستنفاذ طبقة الأوزون والتلوث البحري وازالة الغابات والتفاعل بين السلم والأمن البيئي.

بات التلوث البيئي لا ينحصر داخل الحدود الوطنية , بل يتجاوزه ليصبح واحدا من المشكلات الأقليمية والعالمية , ويعدّ حافزا على صياغة أتفاقيات اقليمية ودولية مختلفة. وقبل عام ١٩٧٤ كان هناك ٥٨ من المعاهدات وغيرها من الاتفاقيات الدولية في ميدان البيئة. وفيما بين عامي ١٩٧٢ – ١٩٩١ اعتمد ٩٤ اتفاق على الصعيدين الأقليمي والعالمي لمعالجة عدد كبير من القضايا بدءاً من التلوث البحري وحماية مختلف الموارد الطبيعية وصونها إنتهاءاً بالأتفاقات التي تتناول التوقعات والقضايا المستقبلية، على سبيل المثال (الأنذار المبكر في حالة الحوادث النووية و حماية طبقة الأوزون).

اهمية البحث

ان البحث في مجال البيئة والتلوث البيئي له اهمية بالغة ومباشرة على حياتنا والتوصل الى صيغ ناجحة في الحفاظ عليها باعتبارها الحاضن والمحافظ على ديمومتنا نحن ابناء هذا الكوكب. وأن التعرف على التلوث عن كثب والأساليب والطرق المتبعة للحد منها، تتبع لتوعية الفرد والمجتمع بالمشكلة الناجمة عن التكنولوجيا الحديثة. ويمكن تلخيص اهمية البحث في النقاط التالية :

١- المحافظة على حياة الانسان من الامراض التي يسببها التلوث باعتبار الانسان قيمة عليا والحفاظ عليه واجب وطني وثروة يجب الحفاظ عليها بشكل سليم.

٢- المحافظة على الحيوانات من الانقراض والحفاظ على تنوعها وكذلك الحفاظ على التنوع النباتي من اجل خلق بيئة متوازنة وذلك لديمومة الحياة بشكل سليم ومعافى.

٣- ان معرفة الاسباب الرئيسة للتلوث وتبادل المعلومات بشأنه على نطاق اقليمي ودولي يساعد في زيادة المعلومات المتعلقة باسباب التلوث.

٤- ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بحماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء وضرورة الحفاظ على المناخ. كما ان الحفاظ على المصادر الطبيعية هو اساس استمرار وبقاء الكائنات الحية.

٥- خلق الوعي البيئي والاهتمام بالتربية البيئية الذي يؤدي الى بناء المواطن الايجابي الواعي بمشكلات البيئة.

٦- الاهتمام بالتنمية المستدامة من اجل المحافظة على الموارد واستغلالها بعقلانية مع الاخذ بعين الاعتبار مستقبل الاجيال القادمة.

٧- التعرف على التشريعات البيئية في العراق واستفادة المختصين بالبيئة في العراق منه.

٨- معرفة الجهود التي بذلها العراق من اجل الانضمام الى المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة بعدما تعرضت البيئة في العراق الى التدهور بسبب الظروف الطبيعية وغير الطبيعية كالحروب على سبيل المثال.

٩- الاستفادة من قاعدة المعلومات التي تقوم وزارة البيئة بانشائها وتغذيتها من جميع المحافظات لرصد حالات التلوث في تحسين وتطوير الواقع البيئي في العراق.

١٠- ضرورة ادخال الموضوعات المتعلقة بالتربية البيئية ضمن مناهج المراحل التعليمية المختلفة.

١١- العمل على رفع الموارد لدى الحكومة العراقية من اجل تكملة الاموال التي عليها للامم المتحدة للمساهمة في الاولويات الوطنية تماشيا مع خطة التنمية الوطنية عن طريق الاستعمال الامثل للموارد.

١٢- تحديد ماهية جريمة التلوث وامكانية التكييف القانوني معها وكيفية التصدي لها.

أسباب الاختيار

اخترت هذا الموضوع باعتباره مشكلة عالمية وهو جدير بالبحث خصوصاً وأن مشكلة التلوث تطورت في السنوات الأخيرة بشكل مخيف رغم التقنية الحديثة والتكنولوجيا، ولا يوجد تقريباً حل لهذه المشكلة،وإن وجد فمن الممكن أن يكون حلاً مؤقتاً وليس جذرياً بالقضاء على التلوث.

التلوث بأنواعه يمكن أن يكون خطير جداً بحيث تكون آثاره على المدى البعيد، لذا يجب أن ندرك كيفية التعامل مع هذه الأخطار.

منهجية البحث

منهجية نظرية عبر جمع المصادر المتنوعة باللغتين العربية والإنكليزية. استخدمت في بحثي مجموعة من المصادر التي تتضمن الكتب وبعض المقالات المنشورة في المجلات المتخصصة أو الموجودة على مواقع الإنترنت.

فرضية البحث

ان التلوث والخطر الذي يتهدد الحياة الطبيعية للانسان والكائنات الحية الاخرى تكون احد ابرز مشاكل العصر الحديث بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، بحاجة الى المزيد من الدراسات ومن السيطرة على التلوث من خلال تشريع القوانين التي تحد من التلوث البيئي ونعرف اهمية البيئة وعلاقتها بالانسان والتصدي للجريمة البيئية، فضلاً عن نشر الوعي البيئي بشكل واسع.

لقد أصبحت المسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروعات المعاصرة امرأ مقبولا عموما في جميع المجتمعات الحديثة المتقدمة والنامية. ومن المتوقع إن تزداد مستقبلا أنشطة ومجالات تلك المسؤولية الاجتماعية وان يزداد طلب الإفصاح عن اثار تلك الأنشطة. ويمكن للدولة ومنظمات المجتمع المدني المساهمة في تحديد المقاييس العلمية للمشاريع والهدف من قيامها وذلك بغرض الحد من التلوث البيئي وحماية الناس والمجتمع من مخاطرها.

ان الانسان في صراع بين العلم والبيئة فما كان العلم والبيئة على طرفي نقيض. فالعلم يبني ومع البناء نفايات وغبار بها تتلوث الطبيعة ونلجا مرة اخرى الى العلم لمحاولة منع التلوث وازالة اثاره حتى تصلح البيئة للحياة السليمة.

تضمنت الدراسة مقدمة وأربعة فصول، الفصل الأول يضم ثلاث مباحث يتناول الأول منه تمهيد وتعريف البيئة، والثاني تعريف التلوث البيئي، والثالث يتوقف اسباب التلوث البيئي والرابع ,انواع التلوث البيئي. أما الفصل الثاني يضم التشريعات البيئية والقوانين والمعاهدات الدولية بشأن الحفاظ على البيئة منها المبحث الأول, يتناول التشريعات البيئية ومنها المطلب الاول , التشريعات البيئية في العالم العربي والمطلب الثاني , وضع جريمة تلويث البيئة بالتشريعات والمبحث الثاني , الأتفاقيات الدولية

المختصة بموضوع التلوث البيئي ومنها المطلب الاول, اهم ملامح قانون البيئة الاوروبي والمطلب الثاني الاتفاقيات الدولية والمطلب الثالث جهود و اسباب انضمام العراق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية والمبحث الثالث المنظمات الدولية المهتمة بالبيئة,والمطلب الاول الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية IUCN اما المطلب الثاني الصندوق الدولي للاحياء البرية WWF والمطلب الثالث اتحاد الصندوق العالمي لصيانة الغابات و استدامة استخدامه اما الفصل الثالث يتناول السياسة البيئية كجزء من التنمية المستدامة, حيث يتطرق المبحث الأول في هذا الفصل الى مفهوم السياسة البيئية والمطلب الاول منها الى الالتزام الاخلاقي في السياسة البيئية و المطلب الثاني تتناول السياسة العامة وعلاقتها بالبيئة والتنمية في العالم العربي, والمبحث الثاني اصل التنمية المستدامة, والمطلب الاول تعريف التنمية المستدامة , والمطلب الثاني عناصر التنمية المستدامة, والمبحث الثالث الأستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة , والمطلب الاول البعد البشري للتنمية المستدامة, والمطلب الثاني التعاون الدولي وتبادل المعلومات في الرقابة البيئية, كما يتناول الفصل الرابع التحديات التي تواجه البيئة في العراق ضمن ثلاثة مباحث , الأول انهيار البيئة العراقية ومنها المطلب الاول مشاكل البيئة العراقية, و المطلب الثاني التشريعات البيئية في العراق و المطلب الثالث قانون حماية و تحسين البيئة رقم ٣٨-١٩٩٧ والمبحث الثاني اهمية تشكيل وزارة البيئة العراقية والمبحث الثالث سياسة العراق الخارجية والتعاون الدولي ومنها المطلب الاول العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والمطلب الثاني الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية في العراق و المطلب الثالث وسائل الحد من التلوث البيئي في العراق.

الفصل الاول
التلوث البيئي كأحد التحديات التي تواجه العالم

المبحث الأول

المبحث الأول: تعريف البيئة

هـو اجمالي الاشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحيّة على سطح الارض متضمنة الماء والهواء والتربه والمعادن والمناخ والكائنـات نفسـها. كما يمكن وصفها بأنها مجموعـة مـن الانظمـة المتشـابكه مـع بعضـها الـبعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقاءنا في هذا العالم الصـغير والـتي نتعامـل معها بشكل دوري. والبيئة هي كل ما يحيط بالانسان، يتاثر بـه ويـؤثر فيـه، من تربة وماء وهواء ومواد عضوية وغير عضوية ومن احياء وجماد.

لقد وردت تعاريف عديدة منها ما جاء باعلان ستوكهولم عام ١٩٧٢ بـان البيئة لم تحدد بالعناصر الطبيعية مثل الماء والهواء والتربة ومعـادن ومصـادر الطاقة ونباتات وحيوانات، بل هي رصيد الموارد الماديـة والاجتماعيـة المتاحـة في وقت ما وفي مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته.[1]

---

[1] د.سالم محمد عبود ود. صلاح نوري، مناهج واساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١، ص ٢٠ .

ويطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحيّة وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها.[1] أما أنواع البيئة فهي: البيئة المادية (الهواء، الماء، الارض) والبيئة البايولوجية (النباتات، الحيوانات، الانسان).

---

[1]- انطوان وحيد, موسوعة تلوث البيئة او نقائها / مظاهرها- أنواعها- أسبابها- مخاطرها. دراسة مستفيضة , سورية دار رضوان ٢٠٠٩ . ص ٧ .

المبحث الثاني : تعريف التلوث البيئي

يعرف التلوث البيئي على انه التغير الكمي او الكيفي في مكونات الكرة الارضية في الصفات الكيميائية او الفيزيائية او الجذرية للعناصر البيئية. والتلوث هو معنى مطلق لما الم بالبشرية ومخلوقات الارض الاخرى من اضرار بفعل التقدم والتطور التكنولوجي، ومن خلال علاقة زيادة الكثافة السكانية للبشر ومحدودية موارد البيئة وحاجة الانسان الى التطور وتوفير المتطلبات الحياتية وما يصاحب هذا التطور من طرح للنفايات في المحيط البيئي (الهواء، الماء، التربة). فالتلوث هو فعل او عملية تؤدي الى الحاق ضرر ما بالبيئة او مكوناتها سواء كان ذلك طبيعيا مثل البراكين والفيضانات والاعاصير والزلازل، ام التلوث غير الطبيعي الناتج عن نشاطات الانسان الحيوية والصناعية والزراعية. لذلك وضعت معايير اخرى تؤشر الحدود المسموح بها لاي نوع من الملوثات واذا تجاوزت تركيز الملوثات عن تلك الحدود عندها تعد البيئة ملوثة. مثلما يحدث الان في اليابان بعد الزلزال الذي ضربها والدمار الذي اصاب محطة فوكوشيما النووية وتسرب الاشعاعات النووية الى مستويات غير مسموح بها مما ادى الى تلوث الهواء والمياه الجوفية[1].

---

[1] د.سالم محمد عبود ود. صلاح نوري، مناهج واساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١، ص ٢٠، ص٢٥-٣٣- مصدر سابق

قد يكون التلوث غير منظور, ومن غير رائحة أو طعم. وبعض أنواع التلوث قد لا تتسبب في تلوث اليابسة والهواء والماء, لكنها كفيلة بأضعاف متعة الحياة عند الناس والكائنات الحيّة الأخرى. فالضجيج المنبعث من حركة المرور والألات مثلا, يمكن أعتباره شكلا من أشكال التلوث[1].

فأذا كانت مشكلة التلوث البيئي توصف بمثابة الضريبة التي تدفعها البشرية مقابل التقدم العلمي والتكنلوجي، فأننا نجدها أيضا الضريبة التي تدفعها البشرية مقابل تخلفها وسوء تعاملها مع الموارد الطبيعية وتقنيات العصر.

فالتقدم العلمي والتكنلوجي الذي أنتج المركبات كالسيارات وشيد المصانع والمعامل، ادى الى تصاعد النفايات الكيمياوية الى طبقات الجو العليا. ثاني اوكسيد الكربون مثلا الذي انبعث الى الغلاف الخارجي المحيط بالأرض نتج عنه مشكلة أرتفاع درجة الحرارة الى جانب ما تعرضت له طبقة الأوزون من تآكل وتدمير بفعل تصاعد الأبخرة المحملة بالنفايات الكيمياوية وعناصرها أيضا مثل الفريون ومركبات الكلور فلور والكربون، وهو ما أدى الى تآكل طبقة الأوزون درع الأرض الواقي من الأشعة البنفسجية حيث ان هذا التآكل أدى الى تسرب الأشعة المنبعثة من الشمس الى الأرض, وكما هو معروف فأن الأشعة فوق البنفسجية تشكل خطورة على الأرض ومن عليها[2].

لقد حقق العلم تطورا بارزا في المعرفة الأنسانية الا أن اخطر ما يميز هذا التطور أنه اقترن بأستنزاف كبير للموارد الطبيعية, وأدى الى تراكم متزايد للنفايات تفوق القدرة الأستعابية للأوساط البيئية, اذ أن النمو الصناعي

---

[1] سحر أمين حسين، موسوعة التلوث، دار دجلة البيئي، المملكة الأردنية الهاشمية/ عمان، ٢٠٠٨ ص١٧ .

[2] د. سلطان الرفاعي،التلوث البيئي (أسباب_اخطار_حلول)، دار أسامة، الأردن/ عمان ٢٠٠٨، ص ٧٠.

والتطور التكنلوجي المستمرين يأتيان الى النظام العالمي بقوى جديدة تسبب اختلالا في الأنظمة البيئية المتوازنة وأن نتائج الأختلال لا تظهر مباشرة بل انها تظهر ببطء[1].

لقد شهد القرن العشرين زيادة غير عادية في عدد سكان العالم من (٢,٥) مليار نسمة عام (١٩٥٠) الى (٦,٣) مليار نسمة عام (٢٠٠٠) , وقد بلغ معدل النمو العالمي٣٪ سنويا في الفترات الأخيرة. وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للرصد السكاني من المتوقع ان يستمر عدد سكان العالم في النمو على مدى المائتي عام المقبلة, سيصل عدد سكان العالم الى (٩) مليار نسمة في عام (٢٠٢٥) , و(١٠) مليارات نسمة زهاء عام (٢٢٠٠).

وتشير احدى التقارير في تقديمها لمفهوم التنمية المستدامة بأن التزايد السريع للنمو السكاني يمكن ان يزيد من الضغوط على الموارد ويجعل أية زيادة في مستويات العيش بطيئة , ولهذا فأن التنمية المستدامة يمكن متابعها فقط اذ يكون حجم السكان و نموها منسجمين مع الأمكانيات المتغيرة للنظام البيئي[2].

---

[1] منير الله وردي، دور التكنلوجيا السياسية في تخلف الدول , دار الطليعة ,بيروت ١٩٧٨، ص٢١.

[2] د. سلطان الرفاعي، التلوث البيني/ اسباب/اخطار/حلول، دار أسامة , الاردن/ عمان ٢٠٠٨ ص ٧٢.

المبحث الثالث: أسباب التلوث البيئي

منذ ستينيات القرن الماضي اصبحت النزعة البيئية حركة تتمتع بتأييد شعبي واسع ومجال أهتمام أوسع نطاقا بكثير. وكان مؤتمرالأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية المعقود في ستوكهولم في عام ١٩٧٢ بمثابة نقطة التحول في تأريخ الوعي البيئي وقد ادى الضغط العالم المتنامي الذي تعتمده النتائج العلمية بشأن الأثار المترتبة على الملوثات المختلفة والتدهور البيئي في أواخر السبعينات, الى تحفيز الأرادة السياسية اللازمة لأتخاذ التدابير الكفيلة لمواجه هذه الكارثة[١].

وبدأت نسب التلوث تتجاوز حدودا لم يسبق لها مثيل في تأريخ البشرية، فقد اثر التلوث على البيئة في البرّ والبحر. ففي البرّ هنالك تلوث في التربة والمياه الجوفية, فضلاً عن تلوث النباتات, إذ اختل التوازن النباتي على اليابسة. وفي البحر بدأت الكتل الجليدية بالذوبان بسبب أرتفاع حرارة الجو, وبدأت الكائنات البحرية بالتضرر نتيجة لذلك. أذن هنالك تلوث في البيئة. وبهذا الصدد يقول الدكتور جفري شانتون أحد علماء البيئة في جامعة فلوريدا، " ازدياد غاز الكاربون في الغلاف الجوي بشكل أصبح ينذر بتلوث أرضنا، وارتفاع درجة حرارة الأرض ثلاث درجات خلال هذا القرن، وان لم

---

[١] سهير أبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار رسلان، سورية/ دمشق ٢٠٠٨، ص٥-٦.

تتخذ الأجراءات المناسبة تجاهه فانه سيؤدي الى الكثير من الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصر وأزدياد التصحر والأمطار الحامضية وغير ذلك".

وقد اتفق خمسمائة من العلماء على أن الأنسان هو المسؤول عن تلوث البيئة بسبب افراطه وعدم مراعاته للتوازن البيئي الطبيعي. فالحروب والتلوث والافراط في أستخدام التكنولوجيا, دون مراعات القوانين البيئية, أدى الى تسارع في زيادة نسبة الكاربون في الجو وتضاعف نسبته أكثر من عشرة أضعاف منذ بداية الثورة الصناعية أي منذ ٣٠٠ سنة.

هنالك ظاهرة تسمى الأحتباس الحراري, فألغازات الناتجة عن المصانع وتشغيل السيارات تحبس داخل الغلاف الجوي وتؤدي الى رفع درجة حرارته، وتلوث الجو والبرّ والبحر وتؤدي الى أزدياد نسبة الكاربون[١].

عوامل واسباب التلوث البيئي:

يمكن الاشارة الى أهم عوامل واسباب التلوث البيئي بالشكل التالي:

١- المشكلة السكانية:

أن الزيادة المستمرة في عدد السكان هي من احدى المشكلات الكبيرة التي تؤرق شعوب الدول النامية. ومشكلة الزيادة السكانية هي أساس أية مشكلات أخرى قد تحدث للأنسان. فالزيادة السكانية المتنامية تلتهم أية تطورات تحدث من حولنا سواء كانت تطورات صناعية, غذائية, تجارية, تعليمية, أجتماعية. فضلاً عن ضعف معدلات الأنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الأستهلاك الضخمة.

---

[١] بيان محمد الكايت -سايكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، دار الراية، الأردن/ عمان ٢٠١٠، ص ٣٠-٣١

٢- التنوع البايولوجي:

الذي يشمل جميع انواع الكائنات الحيّة نباتية كانت أم حيوانية الى جانب الكائنات الدقيقة. وتعد جميع هذه الكائنات ثروات طبيعية وقد تعرضت أنواع عديدة منها للأنقراض والأختفاء وذلك لأسباب عديدة منها:

أ- اساليب الزراعة الخاطئة.

ب- الحواجز التي أقامها الأنسان مثل أسلاك الكهرباء والمنارات البحرية كان لها أكبر الأثر في تهديد حياة الكثير من الكائنات الحيّة خاصة الطيور.

ت- تدمير المواطن الرطبة التي تتخذها الأسماك والطيور مأوى لها من خلال تجفيفها وتحويلها الى أراضي الزراعية.

ث- الصيد الجائر.

ج- استخدام المبيدات الحشرية التي لاتقضي على الأفات فقط وأنما يمتد أثرها للأنسان.

ح- الرعي بطرق غير سليمة مما يؤدي الى تدهور المراعي الطبيعية.

خ- الكشف عن البترول بأستخدام المتفجرات , كما أنه يتم تنظيف السفن البترولية لخزانتها وتفريغ المياه التي توجد بها شوائب البرتولية في مياه البحر[1].

٣- الأشعاعات الذرية:

من المصادر الصناعية (المفاعلات النووية) والتي تبعث الغازات السامة مثل: أول أوكسيد الكاربون, ثاني أكسيد الكبريت، الهايدروجين. وتحتل هذه

[1] أنطوان وحيد نعيم، موسوعة تلوث البيئة أو نقائها/ مظاهرها- أنواعها- أسبابها- مخاطرها . دراسة مستفيضة , سورية دار رضوان ٢٠٠٩ . ص ٢٤-٢٥-٣٠-٢٩

الملوثات النصيب الأكبر في تلوث الهواء.

٤- الثورة العلمية والتكنولوجية:

ان للتصنيع و التكنلوجيا الحديثة أثار سيئة في البيئة فأنطلاق الأبخرة و الغازات وألقاء النفايات ادى الى اضطراب السلاسل الغذائية , و أنعكس ذلك على الأنسان الذي أفسدت الصناعة بيئته وجعلتها في بعض الأحيان غير ملائمة لحياته.

٥-التغيرات البيئيّة:

هو احداث تغيير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الأنسان وأنشطته اليومية مما يؤدي الى ظهور بعض الموارد التي لا تتلائم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي الى أختلاله[1].

---

[1] أنطوان وحيد نعيم، موسوعة تلوث البيئة أو نقائها , سورية، دار الرضوان , حلب ٢٠٠٩ , ص٨-٢٩ .

المبحث الرابع: انواع التلوث البيئي

أولاً: تلوث الماء:

تعرف الملوثات بانها كل العناصر الضارة التي تطلق في الغلاف الجوي او تقذف في الغلاف المائي او تنتشر فوق الارض. إما ان تكون غازية ممثلة في الغازات الضارة التي يطلقها عوادم السيارات او تكون سائلة ممثلة في المياه التي تقذفها المصانع في المجاري المائية أو تصريف مياه المجاري. وقد تكون صلبة مثل نفايات المصانع والمخلفات الزراعية.

تلوث الماء بكل ما يفسد خواصه أو يغير من طبيعته , بمعنى تدنيس مجاري الماء والأبار والأنهار والبحار والأمطار والمياه الجوفية بشكل يجعل ماءها غير صالح للأنسان والحيوان والنبات والكائنات التي يعيش في الوسط المائي على حد سواء , ومصادر هذا التلوث هي مخلفات الأنسان والنبات والحيوان(الصناعية, والزراعية, الصرف الصحي) التي تلقى في الماء وتصب في أحدى فروعه, كما تتلوث المياه الجوفية نتيجة لتسرب مياه المجاري أو مياه الصرف الصحي اليها وبما تحتوي من صبغات كيميائية ملوثة وبكتريا , ويمكن أن تؤثر هذه الملوثات في الأشكال التالية:

١- التلوث البايولوجي:

هذا التلوث ينتج عن ازدياد الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض مثل البكتريا والفيروسات والطفيليات والطحالب في المياه , وتأتي هذه الملوثات في الغالب عن طريق اختلاط فضلات الأنسان والحيوان بالماء بشكل مباشر من خلال صرفها الى مسطحات المياه العذبة أو المالحة أو عن طريق أختلاطها بمياه الصرف الصحي أو الزراعي وبالتالي الأصابة بالعديد من الأمراض.

٢- التلوث الكيمياوي:-

يأتي هذا التلوث من أزدياد الأنشطة الصناعية والزراعية وخاصة بالقرب من المسطحات المائية أو مصادر المياه, فهي تؤدي الى تسرب المواد الكيميائية أو القاء فضلات هذه الأنشطة في المياه مثل الأملاح المعدنية والأحماض والأسمدة الكيميائية.

٣- التلوث الفيزيائي:

يؤدي هذا التلوث الى تغيير المواصفات القياسية للماء مثل تغير درجة حرارته أو ملوحته, أو ازدياد المواد العالقة به سواء كان عضوية أو غير عضوية.

٤- التلوث الأشعائي:

ساهمت تجارب الأسلحة النووية تأريخيا في زيادة تلوث المياه، كما تؤدي عمليات التشغيل العادية لمحطات الطاقة النووية الى تلويث البحار[١].

---

[١] سحر أمين حسن، موسوعة التلوث البيئي، دار دجلة، الأردن/عمان ٢٠٠٨، ص١٨١،١٨٢،١٨٣

ثانياً- تلوث الهواء:

الهواء النقي: لا لون له ولا رائحة ولا طعم, ولقد عرف المجلس الأوربي عام ١٩٦٧ التلوث الجوي بـ" تواجد مادة غريبة في الهواء , أو عندما يحدث فيه تغيير هام في نسبة المواد المكونة له , يترتب عليها حدوث نتائج ضارة أو تسبب مضايقات وأنزعاجات."

١- مصادر الملوثات الجوية:

منها مصادر طبيعية كالمقذوفات البركانية, الغبار, الأتربة التي تثيرها الرياح , ما ينجم عن حرائق الغابات, الجراثيم الفطرية, ومنها مصادر بشرية تنتج عن أنشطة الأنسان كمخلفات الوقود , عوادم وسائل النقل, نواتج المصانع, بيد أن أخطر أنواع الملوثات هي التي تحتوي غازات كالهايدروجين والكبريت وأوكسيد الكاربون.

٢-أهم الملوثات الجوية:

أ- الجزيئات الصلبة، وهي من أصل نباتي أو حيواني أو معدني أو حجري (الأسمنت , الرمل) تتساقط الجزيئات الكبيرة بينما ترتفع الدقيقة منها خلال الهواء , ممتزجاً ببخار الماء مما يسهم في تكوين الضباب.

ب- الغازات: وأهم الغازات الملوثة للهواء هي (أكاسيد الكبريت , اكاسيد النتروجين , أول اكسيد الكاربون , ثاني اكسيد الكاربون , الهيدروكربونات ,التلوث بالرصاص)[١]

ج- الأوزون: ويأتي نتيجة تفاعل أكاسيد النتروجين مع الهايدوركاربون في وجود أشعة الشمس وهو أحد مكونات الضباب الدخاني[٢].

---

[١] الدكتورة رجاء وحيد دويدر، البيئة مفهومها العلمية المعاصر وعمقها الفكري التراثي، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٤ – ص٢٠٥,٢٠٢

[٢] مبيان محمد الكايد- سايكولوجية البيئة وكيفية قيد حمايتها من التلوث — دار الراية –

د- دخان السجائر: وهو أقرب الأمثلة وأكثر شيوعا في أحداث التلوث داخل البيئة الصغيرة للأنسان (المنزل – المكتب)[1].

ثالثاً- تلوث التربة:

أن التربة التي تعتبر مصدراً للخير والثمار من أكثر العناصر التي يسئ الأنسان أستخدامها في هذه البيئة. فهو قاس عليها لايدرك مدى أهميتها فهي مصدر الغذاء الأساس له ولعائلته. ويتلوث سطح الأرض نتيجة لتراكم المواد والمخلفات الصلدة التي تنتج من المصانع والمزارع والمنازل والشوارع، كما يتلوث ايضا من المبيدات الحشرية التي ترش على المحاصيل الزراعية, ولعل المأساة التي حدثت في العراق عام ١٩٧١ – ١٩٧٢ أوضح دليل على ذلك حين تم استخدام نوع من المبيدات الحشرية المحتوية على الزئبق مما ادى الى دخول حوالي ٦٠٠٠ شخص الى المستشفيات ومات منهم ٥٠٠ شخص[2].

لقد أدى النمو السكاني المتسارع في العالم والتقدم التكنلوجي والحضاري وزيادة متطلبات الأنسان من المواد المصنعة الى ظهور اتجاهين متضادين في استعمالات الأنسان للأرض وينتج عن كل منهما مخاطر لا حصر لها على التربة ومستقبل انتاج الغذاء في العالم" الأتجاه الأول متمثل في تنامي الطلب على الأرض لأستعمالها في الأغراض المدنية لأنشاء المساكن والمصانع والطرق والمطارات والمراكز التجارية , وعادة ما يلبي هذا الطلب على حساب اجود الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن, اذ أن ارتفاع المردود الأقتصادي من الأستعمالات الحضرية للأرض مقارنة بمردود الأستعمالات الزراعية والغابية والرعوية يجعل الملاكون يتحايلون على القوانين الحامية للأراضي ويساهمون

الأردن – عمان ٢٠١٠ . ص٣٧

[1] د. محمد عياد المقيلي، التلوث البيني – دار شموع الثقافة – ليبيا – ٢٠٠٢ – ص ٢٧,٢٨

[2] أنطوان وحيد نعيم- موسوعة التلوث البيئة أو نقاؤها، دار الرضوان، سورية/ حلب ٢٠٠٩، ص ٤٦ و٤٧

في تحويـل أراضـيهم للأسـتعمالات التجاريـة والصـناعية والسـكنية. ويـدمر الأنسان الأرض الغابية بتحويلها الى محاجر ومناجم حيث تحفـر مسـاحة كـبيرة من الأرض بأعماق كبيرة لأستخراج صخور البناء, ومـا بهـا مـن معـادن ثـم تترك مدمرة تعبث بها العوامل الطبيعية والبشرية حيث تملأها مياه الأمطار فتذيب ما فيها من معادن واملاح وتحولها الى احماض سـامة تلـوث مصـادر المياه المختلفة. أما الأنسان فقد وجد فيها مكانا مناسبا تخلص من النفايـات الصلبة وزيوت المحركات مما حولها الى آبار للتلوث وتتسـرب منهـا السـموم من الزيوت والأحماض التي تؤدي الى تلوث مصادر المياه السطحية والجوفيـة. أما الأتجاه الثـاني في اسـتعمالات الأرض يتمثـل في زيـادة الحاجـة الى المـوارد الغذائية الضرورية للملايين الجدد من البشر كل عام[1].

ففي اليابان على سبيل المثال، تشير بعض المصادر الى انه بعـد ان كانـت مساحة الأراضي الزراعية سنة ١٩٧٥ حوالي ٥٧٩٦ ألـف هكتـار، تـدنت في عام ١٩٨٧ الى ٤٧٠٨ الف هكتار فقط[2].

والنتيجـة المباشـرة لأفـراط الأنسـان في أسـتعمال الأسمـدة والمبيـدات الكيمياوية هى تلوث التربة وموارد المياه السطحية والجوفية, وأنتقال أثر ذلك الى الأنسان الذي اصبح يتغـذى علـى منتوجـات زراعيـة وحيوانيـة مشـبعة بالكمياويات[3].

رابعاً- التلوث الأشعاعي:

يمكن تعريف التلـوث الأشـعائي بأنـه انبعـاث اشـعاعات خطـيرة وضـارة نتيجة حوادث تحصل في المفاعلات النووية أو من النفايات المشـعة او مـن اي

---

[1] د. محمد عياد المقيلي، التلوث البيئي – دار شموع الثقافة – ليبيا – ٢٠٠٢ مصدر سابق، ص ٢٧ و٢٨.

[2] محمد خميس الزوكة، أسيا، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٢، ص ٢٤٢.

[3] د. محمد عياد المقيلي، التلوث البيئي – دار شموع الثقافة – ليبيا – ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٢٩ .

مصدر اخر من اشعاعات بجرعات ضارة تعمل على تدمير خلايا الكائن الحي عند تعرضه الى الأشعاع بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتسبب التلوث الأشعاعي بأمراض خطيرة وقاتلة لجميع الأحياء.

ويتلوث الهواء بالأشعاع بفعل الانفجارات النووية أو من خلال الحوادث التي تحصل في المفاعلات النووية، أو بسبب النفايات الخطرة الناتجة من المصانع التي تستعمل المواد المشعة وينطلق الأشعاع الى الهواء على شكل بقايا عناصر مشعة مثل (اليورانيوم, البلتينيوم ,السيزيوم- واليود المشع). أن تلوث الهواء بالأشعاع يؤدي الى تلوث التربة ومصادر الغذاء, كما تصل الأشعاعات الى مصادر المياه عندما تطرح النفايات المشعة في المياه, أو تردم في أعماق التربة.

أياً كانت الطريقة التي تتلوث بها البيئية بالاشعاعات , فأن مخاطرها كبيرة , فتلوث التربة يقود الى تلوث النبات , وتصل الأشعاعات عن طريق الحيوانات التي تتغذى على النبات الى جسم الأنسان بواسطة الحليب وتناول لحوم الحيوانات وغيرها[1] .

ينتج الجزء الأكبر من التلوث المشع في المياه من مصانع معالجة الوقود النووي, وتؤدي نفايات هذه المصانع الى أنتشار التلوث المشع بطريقة خطرة في مناطق شاسعة تقطنها مختلف الأنواع البحرية, وقد أكتشف الكثير من المواد المشعة في الطحالب البحرية بعد أن تم البحث عنها لأعادة معالجتها[2] .

خامساً- التلوث الكيميائي:

يأتي هذا التلوث من أزدياد الأنشطة الصناعية والزراعية وخاصة بالقرب من المسطحات المائية أو مصادر المياه مثل الأملاح المعدنية والأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية، وأن تسرب هذه المواد للمياه يؤدي الى زيادة

---

[1] د. جمال أحمد الحسين، الأنسان وتلوث البيئة، دار الأمل، الأردن/ أربد ٢٠٠٤، ص٢٢٢ .

[2] ٢ سحر أمين حسن، موسوعة التلوث البيئي، دار دجلة/ عمان ٢٠٠٧، ص ١٨٣ .

الأملاح من جهة و النترات من جهة أخرى، ويؤدي الى تغيير نوعية المياه وعدم صلاحيتها لأغراض مختلفة , وكل هذه يؤدي الى تحول البحيرات الى مستنقعات مليئة بالحشائش والطحالب ما يؤدي الى زيادة استهلاك الماء وزيادة التبخر وتؤدي بالنهاية الى ما يعرب عنه بظاهرة الشيخوخة المبكرة للبحيرات[1].

أدرك الأنسان فعالية المواد الكيميائية السامة في الحروب, فحرق الأشجار امام مداخل الكهوف التي يختبئ فيها الأعداء, وزاد الأهتمام بأنتاج غازات القتال السامة بعد معرفة قدرتها على الأبادة الجماعية كما حصلت في القصف الكيمياوي لحلبجة وقتل ٦٠٠٠ ألاف شهيد بالأسلحة الكيميائية من قبل نظام صدام سنة ١٩٨٨ , و كل هذا ادى الى تلوث أراضي ومياه المنطقة وأثارها ما زالت باقية بعد ثلاثة وعشرون سنة من خلال الأمراض والولادات.

سادساً- التلوث الضوضائي:

يمكن تعريف التلوث الضوضائي بأنه كل الأصوات المزعجة وغير المرغوب بسماعها والتي تنتج بسبب نشاطات الأنسان اليومية والحيوية, وتوجد عدة مصادر لمثل هذه الأصوات أغلبها ناتجة عن حركة الأليات على الطرق والشوارع والمطارات والسكك الحديدية ومن المصانع والمعامل ومشاريع البناء[2].

---

[1] سحر أمين حسن، موسوعة التلوث البيئي، دار دجلة، الأردن/ عمان ٢٠٠٧، ص ١٨٢

[2] د. جمال أحمد الحسين،الأنسان وتلوث البيئة، دار الأمل، الأردن/ أربد ٢٠٠٤، ص٢٢٩

الفصل الثاني

التشريعات البيئية
والقوانين والمعاهدات الدولية

المبحث الأول
التشريعات البيئية

وهي عبارة عن الوصف العلمي لأي فعل أو قانون قد يؤدي الى التأثير على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء كان هذا التأثير كيميائياً أو طبيعياً او جمالياً أو انشطة الأنسان المختلفة، مع توضيح الحدود القصوى المسموح بها لمستوى وحجم الأضرار والأسلوب الواجب أتباعه لتفادي حدوث هذا التأثير.

ويجب أن تراعى الأمور التالية عند وضع التشريع البيئي, التكلفة الأقتصادية،أم القوة في التنفيذ، القدرة على التقييم البيئي.

يعتبر التحسن في الوضع البيئي الناتج عن تطبيق قانون وتشريع معين, وما يقابله من تأييد جماهيري، دليل على نجاح هذا التشريع. على الرغم من أن التشريعات والقوانين المتعلقة بالتلوث وحماية البيئة تتحد في أهدافها ودوافعها, في اي منطقة أو بلاد ، غير ان مستويات التشريعات البيئية المحلية تتباين وتتفاوت بين دول العالم والمناطق المختلفة طبقا لمعايير ومتغيرات متعددة، أذ تعتمد كثيرا على:

- التقدم العلمي والنمو الحضاري للمنطقة وما بها من عوامل تكنولوجية.

- توفر الأدوات والسبل القياسية والأجهزة المخبرية والكفائات البشرية.
- النواحي الأقتصادية والأجتماعية السائدة.
- التنمية المحلية والأهداف العامة المنوطة بها.
- درجة الوعي ومساعدة المواطنين وتقبلهم[1].

المطلب الأول: التشريعات البيئية في العالم العربي

منذ فترة طويلة بدأت بعض الدول العربية سن القوانين والتشريعات البيئية في مجالات الصحة والموارد الطبيعية ورقابة النفايات وغيرها, ورغم أستمرار تطوير تلك التشريعات عبر سنين، إلاّ انها لم ترق عن كونها حلولا جزئية و مسكنا مؤقتا للمشاكل التي تحظى بأهتمام الجماهير المؤقت, او كرد فعل لسياسة معينة, ولا تمثل حلا جذريا لحماية البيئة.

فقد عمدت بعض الدول الى فرض عقوبات مادية للحد من تلوث البيئة من الأشعاعات والنفايات وتدهورالأراضي, إلاّ أن معدلات التضخم السكاني والصناعي جعلت تلك الغرامات أمرا يسيرا ولا تمثل رادعا فعالا للحد من أنتشار التلوث.

وقد أخذت الدول بتخصيص جزء من مواردها المالية لمواجهة التحديات التي تواجهها البيئة من خلال تشجيع الصناعة على التغيير في طرق التشغيل وأدخال التكنلوجيا النظيفة التي تقلل من الفاقد وتقديم التسهيلات المادية اللازمة للوفاء بالمعايير المقيدة لأنبعاث الملوثات[2].

قد تكون المعايير للسيطرة على التلوث البيئي مباشرة كأن تنص على الحدود القصوى لأطلاق الملوثات أو الغرامات المترتبة عليها، أو غير مباشرة عن طريق تطبيق الاجرائات الرادعة مثل تحديد نوعيات الأنتاج وفرض

---

[1] د.جمال أحمد الحسين، الأنسان و تلوث البيئة، دار الأمل، الأردن/ أربد٢٠٠٤، ص ٣٦و٢٧

[2] دكتور كامل محمد المغربي، الأدارة و البيئة و السياسة العامة، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة، الأردن/عمان ٢٠٠١، ص١٤٠و١٤١.

الضرائب لتشجيع أستعادة الموارد المهدرة.

ودلت الدراسات أن تشريعات حماية البيئة المعمول بها في معظم الدول العربية لا تمنح الهيئات التنفيذية السلطات اللازمة لمكافحة مصادر التلوث او انها تحدد الجزائات الاعلى لمعاقبة المخالفين. تتمثل أوجه القصور الرئيسية في تشريعات حماية البيئة فيما يلي:

١- أن المعايير المعمول بها في معظم الدول العربية لا تتلائم مع ظروف البيئة والقدرات الفنية والأقتصادية المتاحة مما يؤدي الى عدم تطبيقها والألتزام بها[1].

٢- أن المعايير المتعلقة بالمخلفات السائلة تعتمد على مدى تركيز المخلفات دون أعطاء الأهتمام الكافي بكمية التصريف الأمر الذي يؤدي الى تحميل النظام البيئي فوق طاقته.

٣- لا توجد قواعد عامة لتنظيم تصريف الملوثات السائلة الى المياه الجوفية لاسيما الملوثات الناتجة عن مواقع التخلص من الملوثات الصلبة ونفايات المواد الأولية في المناجم.

٤- تفرض الدول معايير موحدة تشمل النشاطات الصناعية الجديدة والقائمة على حد سواء دون اعتبار، إلاّ ان تكاليف مكافحة التلوث للمشروعات الجديدة أقل بكثير منها بالمقارنة مع النشاطات الصناعية القائمة التي يفرض عليها الألتزام بنفس المعايير الصارمة.

٥- أن تشريعات السائدة لا تشجع على تصميم وبناء تكنولوجيا محدودة أو عديمة الفائدة.

٦- أن تراخيص الصناعية لاتحدد الشروط التي يجب توافرها لمكافحة التلوث ومواجهة الأخطار الناجمة عن عمليات الانتاج.

---

[1] دكتور أحمد حمزة، التشريعات البيئية في الوطن العربي، ورقة قدمت في ندوة التشريعات البيئية التي عقدتها الجمعية الاردنية لمكافحة تلوث البيئة في ٢١/سبتمبر/١٩٩٢، ص٥ و ٦.

٧- أن معظم القوانين والتشريعات المعمول بها في معظم الدول العربية اصبحت قديمة وغير فعالة لا تتماشى مع التغيرات البيئية الجديدة[١].

المطلب الثاني: جريمة تلويث البيئة في التشريعات

يمكن تعريف الجريمة البيئية على انها "ذلك السلوك الذي يخالف به من يرتكبه تكليفا يحميه المشرع بجزاء جنائي, والذي يحدث تغيّراً في خواص البيئة بطريقة ارادية او غير ارادية، بشكل مباشر او غير مباشر ويلحق الأضرار بالكائنات الحية والموارد الحية أو غير الحية مما يؤثر على ممارسة الانسان لحياته الطبيعية" وعليه فأن سمات الجريمة البيئية تتمثل فيما يلي:

١- انها سلوك ارادي او غير ارادي يخالف به من يرتكبه تكليفا ايجابيا او سلبيا يحميه المشرع بجزاء جنائي.

٢- ان ذلك السلوك غير مشروع أو ربما يكون في بعض الأحيان مسموحا به وتعدى القدر المسموح , فخالف نموذج تشريعي تضمنته قاعدة جنائية مجرمة.

٣- ان ذلك السلوك يصدر عن شخص مسؤول جنائيا سواء كان شخص عادي او معنوي.

٤- ان ذلك السلوك يسبب ضرراً يلحق بالبيئة وبالتالي يلحق بالكائنات الحية ويعرضها للخطر.

---

[١] دكتور احمد حمزة، التشريعات البيئية في الوطن العربي، ورقة قدمت في ندوة التشريعات البيئية التي عقدتها الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة في ٢١/سبتمبر/١٩٩٢، ص ٦و٧.

ان جرائم البيئه هي من صنع الأنسان، فهو يتعامل مع البيئة وكانه عدو يرتكب جرمه وهو بكامل وعيه ولا نستطيع ان نقول بأنه يتصرف بحرية مطلقة، فالأنسان بما اعطي من وعي وادراك بما حوله يستطيع ان يميز ما قد ينتج عن اعماله من اضرار بهذه البيئة وبالتالي ما قد يجره فعله ليس على البيئة فحسب بل وعلى كل كائن حي على هذه الأرض[1].

---

[1] ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر الأردن/ عمان – ٢٠٠٩ ، ص ٣٤،٣٣.

المبحث الثاني
الاتفاقيات الدولية المختصة بالتلوث البيئي

تبلور اهتمام الدول الأجنبية بموضوع البيئة في وقت متقدم حيث كان لها السبق في اصدار التشريعات البيئية حول التلويث وبيان ما يعد اعتداء على البيئة ومن هذه الدول الأتحاد الأوروبي كمثال.

بعد توحيد الدول الأوروبية ضمن منظومة واحدة (الأتحاد الأوروبي) تم اصدار تعديلات كثيرة على القوانين والأنظمة في هذه الدول لتتوافق مع بعضها البعض ضمن وحدة واحدة وهو ما يعرف بالاتحاد الاوروبي, وقد جرت تلك التعديلات للأجزاء الهامة والفعالة من تلك القوانين و من بينها قانون البيئة بحيث اصبح يعرف بقانون البيئة الأوروبي.

المطلب الأول: أهم ملامح قانون البيئة الأوروبي

انبثق عن المجلس الأوروبي مجلس للبيئة الذي شكل احد الأذرع الهامة في اعطاء التوجهات واعداد البرامج اصدار الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالبيئة ومن ضمن هذه الانظمة والتعليمات ما يلي:

- التلوث بمختلف أشكاله والأزعاج، النفايات، مراقبة تلويث الغلاف الجوي وخاصة ما يتعلق بالغازات الدفيئة وثاني أوكسيد الكربون،المخاطر الصناعية والكيمياوية والتكنولوجية الحيوية والكائنات الدقيقة، حماية

الصحة العامة والحماية من الأشعاعات والسلامة النووية[1].

مع الثورة الصناعية والأحتياج المتزايد للثروات واستغلال المصادر الطبيعية، والأرتفاع المتزايد في أعداد السكان وأختلاف مستوى المعيشة, وما رافق التقدم العلمي من زيادة في الطاقة الأنتاجية في شتى المجالات وتسارع التكنلوجيا النووية وما رافقها من أثار مدمرة, وما جلبته الحروب من ويلات ودمار للأرض ومن عليها من كائنات وحياة, وما رافق التقدم من تلويث هدد أستمرار الحياة، أثرت بشكل واضح المنظمات على المستويين الدولي والأقليمي, بعقد الأتفاقيات والمعاهدات بين الدول في هذا الصدد، وكانت مواضيع البيئة تأخذ مكان الصدارة من حيث الأهتمام الدولي.

جدير بالذكر أن التلويث البحري كان أول أنواع التلويث الذي حظي بالإهتمام الدولي , فعقدت العديد من الاتفاقيات الدولية والأقليمية منها أتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨ الداعية الى حماية البيئة البحرية من التلوث ونالت الأتفاقية اهتمام مؤتمر قانون البحار عبر دوراته المختلفة وجاءت أتفاقية منع تلوث البحار بالنفط لعام ١٩٦٣ وجرت عليها عدة تعديلات الى عام ١٩٧٢, وكذلك اتفاقية بون لعام ١٩٦٩ التي وضعت لحماية بحر الشمال من التلويث بزيت البترول.

اما المؤتمر الدولي المنعقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢ والذي أعتبر حجر الأساس لتصدي ظاهرة التلويث ودراستها ومعالجتها بتمعن, حيث كان من توصيات مؤتمر أنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تبلورت عدة اعمال وجلسات دولية و أجتماعات أقليمية لغاية أنعقاد المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية بتنظيم من اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في مدينة (تبليسي) في الأتحاد السوفيتي سابقا عام ١٩٧٧[2]. كذلك أتفاقية أوسلو

---

[1] http//Lexnet.brave.com/Envron.htm.sanctoins the European inv.General prince:less of Environ- Law in the Euro.

[2] دكتور جابر ابراهيم الراوي – المسؤولية الدولية عن اضرار البيئة – مطبعة الأدارة المحلية

الخاصة بمنع التلوث البحري الناجم عن القاء الفضلات من السفن وكذلك الطائرات, واتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغلاق النفايات ومواد اخرى عن صفتها المعدلة لعام ١٩٧٥, والأتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية في ميدان النقل البحري للمواد النووية لعام ١٩٨١.

حول التلوث الجوي جاءت اتفاقية اللجنة الأقتصادية الأوربية للتلوث الجوي بعيد المدى العابر للحدود والتي كانت محصلة اتفاقية (هلسنكي) في اوربا عام ١٩٧٥ كأثر لهطول الأمطار الحمضية في اوربا , نتج عنها قتل الغابات والزيادة في درجة حموضة التربة , فضلاً عن تأثيرها على الانسان في بعض الحالات. و كانت أتفاقية (LRATP) التي تعتبر من اهم الأتفاقيات التي تعلقت بالتلوث الهوائي.

وجاء مؤتمر الأرض الذي عقد في (ريودي جانيرو) بالبرازيل عام ١٩٩٢ ليمثل نقطة تحول من مرحلة يمكن ان وصفها بالركود بعد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية عام ١٩٧٢, وقد تلى مؤتمر (ريودي جانيرو) العديد من الأعمال التي اعتنت بالبيئة بشكل فعلي فكانت اتفاقية الامم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

وقد نص اعلان ريو في المادة (١٣) منه على ان تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلويث وغيره من الأضرار البيئية[1].

– بغداد – ١٩٨٣ – ص ١١٧,١١٨

[1] أبتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأردن/ عمان،٢٠٠٩ ، ص ١١٧ و ١١٨ و١١٩.

المطلب الثاني: الأتفاقيات الدولية

١- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي لعام ١٩٦٣. استهدفت هذه المعاهدة التلوث بالنشاط الأشعاعي خارج نطاق السلطة القضائية للدولة التي تجري التجربة وخاصة عن طريق الأنتشار الجوي.

٢- اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات ومواد اخرى(أتفاقية لندن عن الأغراق) لعام ١٩٧٢.

٣- اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات ومواد اخرى لعام ١٩٧٥, وقد جرى تعديل على هذه الأتفاقية عام ١٩٨٣ حيث تم حظر الأستمرار في اغراق النفايات ذات المستوى الأشعاعي المنخفض الى حين اثبات سلامتها، أمتد من عام ١٩٨٥ و ١٩٨٨الى عام١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٠تم الأتفاق على وقف اغراق جميع المخلفات الصناعية، والتخلص من المخلفات النووية تحت قاع البحر بشكل كامل عام ١٩٩٥.

٤- الاتفاقية الدولية لمنع التلويث الذي تتسبب فيه السفن (ماربول) لعام ١٩٧٩, استهدفت هذه الأتفاقية تلويث البحار وشواطئها الناتج عن تصريف السفن للمخلفات الملوثة في البحر والتي تم تحديدها بأكثر من (٤٠٠) ملوث, ونشأت هذه الاتفاقية بالأصل من الأتفاقية الدولية لحماية البحر من التلويث بالزيت ١٩٥٤وعدلت في عام ١٩٧٨ بفصل المتطلبات الخاصة بالملوثات المختلفة.

٥- أتفاقية التلويث بعيد المدى للهواء عبر الحدود (جنيف ١٩٧٩).

انبثقت عن هذه الأتفاقية عدة بروتوكولات استهدفت موضوع الأمطار الحامضية وهي:

- بروتوكول متعلق بتخفيض انبعاث الكبريت أو تدفقها عبر الحدود بمقدار ٣٠٪ على الأقل عام ١٩٨٥ في هلسنكي.

- بروتوكول متعلق بالتحكم في انبعاثات أكاسيد النيتروجين او تدفقاتها عبر الحدود في صوفيا ١٩٨٨.

- بروتوكول متعلق بالتحكم بأنبعاثات المركبات العضوية الطيارة او تدفقاتها عبر الحدود ١٩٩١ في جنيف[1].

٦- مجال تداول المواد والنفايات الخطرة ويضم اتفاقيات:

(١) اتفاقية بازل ٢٢/٣/١٩٨٩.

(٢) اتفاقية روتردام ١٠/٩/١٩٩٨.

(٣) اتفاقية ستوكهولم ٢٢/٥/٢٠٠١.

٧- اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر UNCCD ١٧/٦/١٩٩٤.

٨- اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار) ٢/٢/,١٩٧١

٩- اتفاقية الأتجار الدولي في انواع الحيوانات والنباة البرية المهددة بالأنقراض ٣/٣/١٩٧٣.

١٠- اتفاقية التنوع البيولوجي ٥/٦/,١٩٩٢

١١- بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية ٢٩/١/٢٠٠٠.

١٢- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون٢٢/٣/١٩٨٥, وبروتوكول مونتريال ١٦/٩/١٩٨٧ وتعديلاته.

١٣- الأتفاقية الأطارية لتغيير المناخ ٩/٥/١٩٩٢. وبروتوكول كيوتو الملحق بتلك الأتفاقية ١٠/١٢/١٩٩٧[2].

---

[1] دكتور أحمد امين الجمل – ترجمة لمؤلف (اسكندر لورانس)، الدبلوماسية البيئية:التفاوض لتحقيق اتفاقية عالمية اكثر فاعلية، الطبعة العربية الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ١٩٩٧ ، ص١٦٧ و١٨٩.

[2] جامعة الدول العربية ، المنظمة الأسلامية للتربية والعلوم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة/ دراسة التشريعات البيئية في الدول العربية ومدى التزامها بمتطلبات الأتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثة ٢٠٠٩ ، ص ٣.

المطلب الثالث:

جهود واسباب انضمام العراق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية

أولاً- اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون:

تهدف إلى وضع إطار عمل دولي يتم بموجبه حماية طبقة الأوزون والحاقه باتفاقية بروتوكول مونتريال الذي دخل حيز التنفيذ في١/١/١٩٨٩وأجريت عليه أربعة تعديلات يهدف لحماية طبقة الأوزون من استخدام المواد المستنفذة. والدول المنظمة هي١٩٥، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٨٥ والبرتوكول عام ١٩٨٩ [١]. ومن فوائدها:

١- تجنيب العراق ان يكون مستقبلا للتقنيات القديمة التي يتم تخلص منها من قبل الدول الأخرى

٢- الحصول على الدعم المالي والفني لإدخال التقنيات المستخدمة للمواد البديلة وبناء القدرات البشرية.

أما التزاماتها فهي:

١- اعفاء العراق من دفع الالتزامات المالية لصندوق الاتفاقية وذلك:

أ- نسبة مساهمته من اجمالي مساهمات دول في الأمم المتحدة ٠,٠١٦ اي اقل من ٠,١٪.

ب- نسبة استهلاكه للمواد المستنفذة اقل من ٠,٣ كيلو غرام/ فرد/سنة وعليه فان العراق يعفى من دفع التزامات مالية.

---

[١]تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٥.

٢- يتوجب على العراق أعداد التشريعات القانونية المطلوبة وتزويد سكرتارية الاتفاقية بالتقاريرالإحصائية الخاصة بالمواد المستنفذة سنويا واعداد البرنامج الوطني المتضمن للإستراتيجة الوطنية[١].

موقف العراق من الاتفاقية:

تم إيداع صك الانضمام ودخلت الاتفاقية والبروتوكول حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٥، ويتم التنفيذ من خلال وحدة الاوزون الوطنية في الوزارة

ثانياً: اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر:

تهدف الاتفاقية الى وضع آلية للتعاون الدولي لمكافحة التصحر وتخفيف اثار الجفاف من خلال اعداد برامج وطنية تتوفر فيها شروط مشاركة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية.

الدول المنضمة ١٩٣ دولة ودخلت حيز التنفيذ ١٩٦٦/١٢/٢٦.

فوائدئها هي مساعدة العراق على مكافحة التصحر وتدهور الغابات والغطاء النباتي من خلال تقديم الدعم المالي والتقني الضروري للتصدي للتصحر.

أما التزاماتها فهي قيام العراق باعداد استراتيجية وطنية للتصدي للتصحر ووضعها في اطار خطط التنمية القابلة للاستمرار وتخصيص المواد الكافية لمعالجة التصحر مع معالجة التصحر مع معالجة الأسباب الأساسية له وسن التشريعات اللازمة.

موقف العراق من الاتفاقية:

تمت المصادقة على انضمام ونشر القانون في الوقائع العراقية وسيتم ايداع صك الانضمام من قبل وزارة الخارجية[٢].

---

[١] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٥- مصدر سابق.
[٢] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٥- مصدر سابق -٣٧.

ثالثاً: اتفاقية بازل بشان التحكم بنقل المواد الخطرة عبر الحدود [1]

تهدف الى السيطرة على نقل النفايات الخطرة والنفايات الاخرى من خلال تقليص نقلها وفق نظام الموافقة المسبقة والإدارة السلمية لها من خلال تقليل كميتها الى حد الأدنى ومنع تصديرها الى الدول غير المنضمة في الاتفاقية الا بعد الاتفاق معها بموجب معايير تتفق مع بنود الاتفاقية، اي انها لا تمنع تحرك تلك النفايات بل تنظيمها.. الدول المنظمة هي ١٧٢ دولة ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٥/٥/١٩٩٢.

فوائد الاتفاقية هي قيام الدول الاطراف باستيراد تلك النفايات من العراق وفق آليات الاتفاقية مع التزام تلك الدول بالمحددات الوطنية تلك التي يضعها العراق للتعامل مع هذه النفايات بالاضافة الى الاستفادة من المساعدات التنمية وبناء القدرات المقدمة من قبل سكرتارية الاتفاقية او المراكز الاقليمية التابعة لها مع مساعدته في اعداد التشريعات الوطنية. ان ما تقدم سيساعد على تقليل الاثار المخاطر الناجمة عن هذه النفايات على البيئة وصحة الانسان والكائنات الحية الاخرى. توجد التزامات عامة ملزمة وفق بنود الاتفاقية المدرجة ضمن متطلبات الاتفاقية وخاصة المادتين (٣,٤) مع التزامات تقنية يتمثل باتباع الوسائل الكفيلة بتقليل حجم الاتفاقيات.

اما الالتزامات المالية يتم تحديدها من خلال اجتماع الدول الاطراف وذلك وفقا للميزانية الثانية من خلال مساهمات الدول الاطراف اي انها مختلفة مع وجود صندوق مالي للمساهمة الطوعية.

موقف العراق:

تمت المصادقة على انضمام ونشر القانون في الوقائع العراقية وسيتم ايداع صك الانضمام من قبل وزارة الخارجية.

رابعاً: اتفاقية التنوع الإحيائي وبروتوكول قرطاجنة

اول اتفاقية عالمية خاصة لحامية الكائنات الحية لقيمتها الجوهرية للنظم الايكولوجية والبيئية والاجتماعية والعلمية والثقافية والمحافظة على الطبيعة وإنشاء المحميات الطبيعية لهذا الغرض.

اما برتوكول قرطاجنة الملحق بالاتفاقية يركز بشكل محدد على النقل على الحدود. لأي كائن حي محدد ناتج عن التكنولوجيا الإحيائية الحديثة التي تؤثر على حفظ ودراسة والتنوع البايولوجي.

وان الدول المنضمة للاتفاقية ١٩٧ دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٢ اما البروتوكول فان الأعضاء المنظمين ١٥٦ ودخل حيز التفيذ عام ٢٠٠١.

ومن الفوائد الموتخاة من هذه البروتوكول هي دعم مشاريع العراق المتعلقة بالتنوع البايلوجي حيث يعتبر العراق من الدول النامية لدول التحول الاقتصادي. بالإضافة الى دعمه لبناء القدرات وأعداد الدراسات والبحوث وتبادل المعلومات ونقل التقنيات. اما التزامات العراق المالية لسنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فهي ٣٤٤٥ دولار امريكي, اما الالتزامات الفنية فانه يتطلب استراتيجية وطنية وخطة عمل للاتفاقية والاستخدام المستدام للتنوع البايلوجي. ويتوجب تنفذ هذه الخطة وفق الاسس والدلائل الصادرة عن اجتماعات الاطراف في الاتفاقية. وقد تم انضام العراق الى الاتفاقية بتاريخ ٢٨/٧/ ٢٠٠٩[١].

---

[١] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٦- مصدر سابق.

خامساً: اتفاقية التجارة الدوليةCITES (لحماية الانواع المهددة بالانقراض من مجاميع الحيوانات و النباتات البرية)

تعتبر هذه الاتفاقية أداة قوية للوصول الى نظم فعالة ومتكاملة للتجارة في الانواع الفطرية لغرض المحافظة عليها، وتلزم الاتفاقية الأطراف كافة بعدم السماح بالتجارة في عينات الانواع المدرجة في الاتفاقيات الثلاث. كما تهدف الاتفاقية الى استخدام المستدام وتتضمن ثلاثة ملاحق.

الملحق الاول: ويشمل الأنواع المهددة بالانقراض والتي تتأثر او يحتمل ان تتأثر بالتجارة.

الملحق الثاني: ويتضمن كل الانواع التي ليست بالضرورة مهددة بالانقراض ولكن قد تصبح كذلك مستقبلا.

الملحق الثالث: ويتضمن كل الأنواع التي يعلن اي طرف انها تخضع في حدود سلطتها الى تنظيم يهدف الى عدم استغلالها بصوره مفرطة والى تقييد ذلك الاستغلال.

الدول المنضمة هي ١٧٥، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٧٥. وان الفوائد المتوخاة من الاتفاقية هي الحفاظ على هذه الانواع من الحيوانات والنباتات النادرة ومنع الاتجار غير الشرعي بها بما يضمن استدامة الموارد الطبيعية والبيئية.

وان الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية هي قيام العراق باعداد الملاحق الثلاث الملحقة بالاتفافية الخاصة به واعداد الخطة الوطنية اللازمة لتنفيذ وتدريب الكوادر المعنية.

وقد تم اعداد التقرير النهائي للجنة المركزية والفرعية المشكلتين لدراسة جدوى انضمام العراق الذي تم رفعه الى الامانه العامة لمجلس الوزراء

الموقد[1].

سادساً: (أ) الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ:

تهدف الاتفاقية الى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة (ثاني اوكسيد الكاربون , المركبات الكاربونية الفلورنية والهايدروجينة، اوكسيد الهايدروجين، المركبات الكاربونية المشبعة، سادس فلوريد الكبرت وغاز الميثان) في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخي وبلوغ هذا المستوى في اطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الايكولوجية ان تتكيف بصور طبيعية مع تغير المناخ مع عدم تعرض انتاج الاغذية للخطر فيما يتوجب المضي قدماً في التنمية الاقتصادية المستدامة. وبلغ عدد الدول المنضمة الى هذه الاتفاقية ١٩٢ ودخلت حيز التنفيذ في٢١/٣/١٩٩٤.

ان الفوائد المتوخاة من هذه الاتفاقية هي توفير موارد مالية لتغطية التكاليف المتفق عليها والتي تتكبدها البلدان النامية في الامتثال لالتزاماتها بالإضافة الى توفير موارد مالية لنقل التكنولوجيا البيئية الملائمة الى هذه الدول والتي تعتمد اقتصاديتها على الوقود. وان الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية هي وضع قوائم وطنية لحصر الانبعاثات والذي تعتبر مصدراً من مصادر الغازات الدفينة كما يتوجب إعداد برامج وطنية للتخفيف من تغير المناخ عن طريق معالجة هذه الانبعاثات وتطوير التكنولوجيا المطلوبة وإجراء البحوث والدراسات الخاصة بذلك. أما الالية المالية فيتم النظر دوريا بتحديد مبالغ التمويل اللازمة والمتوفرة لتنفيذ الاتفاقية خلال المؤتمر الدولي للأطراف. كما يمكن للدول النامية الاستفادة من الموارد التي تقدمها الدول المستفيدة من اجل تنفيذ الاتفاقية. تمت المصادقة على انضمام العراق الى الاتفاقية والبرتوكول الملحق في شهر ايار

---

[1] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٦- مصدر سابق.

٢٠٠٩[1].

(ب) بروتوكول كيوتو:

يعتبر بروتوكول كيوتو بمثابة اطار ملزم قانونياً بأهداف تقليل الانبعاثات بحلول عام ٢٠١٥ وقد طور بعض التقنيات العلمية لتحفيز الموارد ويدعو هذا البرتوكول الى تحقيق تقليل معين في نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة مقارنه بتلك النسب المسجلة عام ١٩٩٠ وقد قامت الدول الصناعية بوضع اهداف مختلفة لتقليل الانبعاثات الكونية من الغازات الدفيئة.
وبتوقيع روسيا في أكتوبر ٢٠٠٤ دخل هذا البرتوكول حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٥ وقد قام البروتوكول بتطوير تقنيات عملية من اجل تحفيز الموارد والتعاون الدولي في مجالات التغير المناخي ويشمل ذلك أنظمة التبادل التجاري للإنبعاثات، وتقنيات التنمية النظيفة، وتقنيات التنفيذ المشتركة وعزل الكربون.

ان الفوائد المتوخاة من انضمام العراق لهذه الاتفاقية هي المساهمة في تقليل اطلاق الغازات الدفيئة مما يساهم في التقليل من تغير المناخ والاحتباس الحراري. وان الالتزامات المترتبة على جميع الاطراف بان تكفل تلك الاطراف بأن لا يتعدى مجمل مكافئ ثاني اوكسيد الكاربون البشري الذي مصدره الانبعاثات عن الغازات الدفيئة وخفض كميتها وجعلها مقيدة بما جاء في نصوص الاتفاقية، وعلى كل طرف اعداد بيانات تحدد مستوى ارصدة ثاني اوكسيد الكاربون وذلك لتقدير مايحث من تغيرات في كمية الكاربون في السنوات المقبلة. وصادق العراق على انضمامه الى تلك الاتفاقية والبروتوكول في شهر ايار٢٠٠٩[2].

---

[1] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٧- مصدر سابق.
[2] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٧- مصدر سابق.

سابعاً: اتفاقية روتردام بشان تطبيق اجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيمياوية ومبيدات افات معينة خطرة متداولة في التجارة الدوليةPIC:

تهدف الاتفاقية الى تشجيع المشاركة في المسؤولية فيها بين الدول الاطراف في الاتفاقية في مجال الاتجار الدولي بمواد كيمياوية خطرة لحماية صحة الانسان وبيئته من اخطارها واستخدامها استخداما سليما من خلال تيسير تبادل المعلومات وفق اسس الاتفاقية ووضع خطة وطنية لادارتها. وان عدد الدول المنضمة لتلك الاتفاقية بلغ ١٢٨ دولة ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٤/٢/٢٠٠٤.

ان الفوائد المتوخاة من الانضمام الى تلك الاتفاقية هي وضع نظم وتدابير بخصوص الاستيراد فاما ان يكون الاستيراد بشروط وقرارات محددة او قرارات موقتة او قطعية لمنع التعامل مثلا (منع الاستيراد) وذلك يعتمد على نوع المواد ووضع البلد الطرف في الاتفاقية. ويتطلب من الدولة العضو في الاتفاقية تنفيذ ستراتيجية وطنية كتضمين سياسة لحصر وتسجيل جميع المواد الكيمياوية وفق نظم تسجيل معتمدة دولياً وكذلك نظام معلومات للكشف عن المواد المصدرة من قبل جهة رقابية معتمدة وطنياً. وان العراق في طور اعداد التقرير النهائي للجنة الفرعية لدراسة جدوى انضمامها الى الأتفاقية[1].

ثامناً: اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتةPOPS:

تهدف الى وضع النهج التحوطي بشان البيئة والتنمية لحماية الصحة البشرية والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة ذات الخاصية السامة والمقاومة للتحلل وتتراكم احيانا وتنتقل عن طريق الماء والهواء والانواع المهاجرة عبر الحدود الدولية حيث تتجمع في النظم الايكلوجية الارضية والمائية. ان عدد

---

[1] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٨- مصدر سابق.

الـدول المنضـمة لهـذه الاتفاقيـة ١٦٤ دولـة ودخلـت حيـز التنفيـذ في ٢٠٠٤/٥/١٧.

وان الفوائد المتوخاة من انضمام العراق هي الوصول الى واقع ايجابي مـن خلال ضمان الحد او ازالة المواد الكيمائية، والحد من استعماله او أنتاجه حسب بند الاتفاقية فضلاً عن الحصول على الدعم المادي والتقني للحصول على التكنولوجيا المتطورة للسيطرة على انواع الانبعاثات. وان الاتفاقيـة تلزم تـوفير نهج لادارة الكيماويـات بمـا يضـمن طـرق التسجيل المعروفـة عالميـا والاستيراد وغيرها مع توفير التقنيات المتطورة واستبدال مـواد اوليـة بهـدف تحقيق الحد من انبعاثات المواد الواردة في ملاحق الاتفاقية والتي منهـا محـارق المستشفيات ومحطات الكهرباء والمنشات الصناعية وغيرها. ان موقف العـراق منها مازال في طور البحث[1].

تاسعاً: اتفاقية رامسار بشان الاراضي الرطبة:

تعتبر هذه الاتفاقية والموقعة في رامسار- إيران عام ١٩٧١ بمثابة معاهـدة بين الحكومات، تشكل في مجملها إطاراً للعمل الوطني والتعـاون الـدولي مـن أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة ومواردها واستخدامها بشكل حكيم، وتضم الاتفاقية حتـى اليـوم (١٤٤) جهـة موقعـة وتـتلخص الرسـالة الـتي تحملـها الاتفاقية "الحفاظ على الأراضـي الرطبـة واسـتخدامها بطريقـة حكيمـة ومـن خلال العمل الـوطني والإقليمـي والتعـاون الـدولي، بشـكل يسـهم في تحقيـق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم."

---

[1] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٨- مصدر سابق.

ان توفير الدعم المالي والفني من قبل الدول المانحة ومن خلال برنامج المنح الصغيرة التابع للاتفاقية هو لتطوير الاهوار في العراق لما له من الأثر في بناء القدرات وتنفيذ المبادرات للمحافظة على التنوع الإحيائي وقد تم تحديد هور الحويزة لانه لم يتم تجفيفه بصورة تامة. صادق العراق على الاتفاقية وانضم اليها، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٠٠٨/٨/١٧ وتم اختيار هور الحويزة و تم التنفيذ من خلال اللجنة الوطنية للاهوار والاراضي الرطبة في هيئة المستشارين[١].

عاشراً: معاهدة المحافظة على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية:

تهدف الى المحافظة على الانواع المهاجرة من خلال الاجراءات التي تتفق عليها دول الانتشار كلما كان ذلك ممكناً لتفادي ان يصبح أي نوع مهاجر مهددا وتشجيع التعاون بشان البحوث المتعلقة بذلك. ان حصول العراق على دعم مالي يمكنهُ من الحفاظ على الاحياء المهاجرة وكذلك دعم بناء القدرات في المجالات الفنية والقانونية والاستفادة من تعاون الدول وتبادل الخبرات فقد تم اعداد التقرير النهائي للجنة المركزية والفرعية المشكلتين لدراسة جدوى انضمام العراق والذي تم رفعهُ الى الامانة العامة لمجلس الوزراء[٢].

---

[١] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٨- مصدر سابق.

[٢] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٨- مصدر سابق.

المبحث الثالث
المنظمات الدولية المهتمة بالبيئة

منذ انتهاء قمة استكهولم حول البيئة عام ١٩٧٢م بدأ الاهتمام العالمي بتأسيس منظمات دولية تعنى بالمحافظة على البيئة و حمايتها من التدهور في ظل التسابق بين دول العالم على تحقيق معدلات نمو اقتصادية غير مسبوقة على حساب قاعدة الموارد الطبيعية.

ويعد كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) و الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية(IUCN)، و الصندوق العالمي لاحياء البرية(WWF) واتحاد الصندوق العالمي لصيانة الغابات واستدامة استخدامها من اهم المنظمات الدولية التي تهتم بقضايا البيئة، وفيما يلي أهم اختصاصات هذه المنظمات:

-تحليل الحالة العامة للبيئة.

-تقييم الاتجاهات البيئية

-تقديم النصيحة المتعلقة بالسياسات البيئة

-الانذار المبكر عن الكوارث الطبيعية.

-تفعيل التعان الدولي و مساندته في مجال البيئة و وضع قانون موحد لذلك.

ويصدر البرنامج تقرير توقعات البيئة العالمية كل سنتين و الذي يحلل القضايا البيئية المختلفة و ما لها من تأثيرات عالمية، حيث يقدم صورة متكاملة لكل من التغيرات الايجابية و السلبية في البيئة العالمية، كما يتضمن تحليلات على المستوى العالمي لكل من الاقاليم العالمية (افريقيا، اسيا، المحيط الهادي، اوروبا، امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، امريكا الشمالية، المناطق القطبية). كما ويوضح التقرير العلاقة بين التحسن البيئي و الفقر والفئات المهمشة، كما يسجل اخر الاستنتاجات عن قيمة خدمات النظم البيئية[1].

المطلب الأول:

الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN):

انشأ الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية الذي اتخذ من سويسرا مقرا له عام ١٩٤٨، وارتبط بالاتحاد حكومات ومنظمات غير حكومية وعلماء وخبراء في حماية البيئة بهدف تنمية موارد البيئة الحية واستخدامها المعزز. ويضم في عضويته اليوم اكثر من ٤٥٠ عضواً من الحكومات والمنظمات غير الحكومية من اكثر من ١٠٠ دولة، وتضم لجان الاتحاد الستة اكثر من ٧٠٠ خبير في مجالات الايكولوجيا والتخطيط البيئي والسياسة البيئية والقانون والادارة والتربية البيئية للمناطق المحمية والانواع المهددة بالانقراض[2].

تتمثل اهم مهام الاتحاد بالاتي:

---

[1] د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي، د. حسن ابراهيم المهندي، د.عيسى جمعة ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة دار المناهج، عمان ٢٠١٠ ص ١٧٧ – ١٧٨.

[2] مجلس التخطيط ، دليل المنظمات الدولية والعربية الاقليمية ، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٠٨.

- رصد واقع الانظمة البيئية في المناطق المختلفة في العالم.
- تخطيط الانشطة الخاصة بالمحافظة على البيئة من خلال الاستراتيجية العالمية للصيانة و استراتيجية العناية بالارض.
- تشجيع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على ممارسة الانشطة السابقة.
- توفير الخبرة والمساعدة اللازمتين لتحقيق تلك الانشطة.

المطلب الثاني: الصندوق الدولي للأحياء البرية (WWF)

هي مؤسسة درلية تتخذ من سويسرا مقرا لها ويعنى الصندوق الدولي للاحياء البرية بالمحافظة على البيئة الطبيعية والعمليات الايكولوجية الضرورية للحياة على الارض، ويتبع الصندوق منظمات وطنية في القارات الخمس.

و يهدف الصندوق الى تحقيق الاتي:

- ايجاد وعي بالمخاطر التي تهدد البيئة.
- استقطاب الدعم الاخلاقي و المالي لحماية عالم الاحياء و تحويل هذا الدعم الى عمل وفق اولويات علمية.

و يعزز الصندوق برامجه و انشطته المستندة الى قاعدة علمية سليمة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة الموارد الطبيعية وهو يشارك هذا الاتحاد نفس المقر في سويسرا.

المطلب الثالث:

اتحاد الصندوق العالمي لصيانة الغابات واستدامة استخدامه:

جاء تأسيس اتحاد الصندوق العالمي لصيانة الغابات واستدامة استخدامها التابع للبنك الدولي لمواجهة ازمة الاستنزاف المستمر لغابات العالم والخدمات المبنية على هذه الغابات والضرورية لاستدامة التنمية[1].

ومن اجل تحقيق هدفه الرئيسي في تقليص الخسائر التي تتعرض لها غابات العالم، فأن الاتحاد يتعاون مع الحكومات و القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تحقيق المبادئ التالية:

- الاقرار بأمكانية تحقيق ادراة مستدامة للغابات، و ما يمكن ان يقدمه ذلك للتنمية المستدامة.
- الاحترام المتبادل بين اعضاء الاتحاد لنقاط القوة التي يتمتع بها كل عضو.
- الالتزام بأيجاد سبل عمل مشتركة تفوق ما يمكن لأي عضو في الاتحاد تحقيقه منفرداً.
- الالتزام بتطوير وتنفيذ نشاطات مشتركة بصورة فعالة و مرنة و شفافة[2].

---

[1] مجلس التخطيط ، دليل المنظمات الدولية والعربية الاقليمية ، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

[2] راتب السعود، الانسان والبيئة/ دراسة في التربية البيئية ، الحامد للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٥٩.

الفصل الثالث

السياسة البيئية
كجزء من التنمية المستدامة

المبحث الأول

مفهوم السياسة البيئية

تمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل أفضل للإنسان، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلاً، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمته من كافة أشكال التلوث، والدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية.

ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية بالتوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان، حيث إن جسر العبور إلى مجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع والنهوض به، بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج. وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، الذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعّال في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة.

وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها، بغية نشرها وإنضاجها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته، قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية، بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها والثقافة البيئية كمرادف غير مباشر للتعلم الايكولوجي والتربية البيئية، هي عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيميّة وجملة المعارف والكفاءات والقدرات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه من أجل حفظ وحماية البيئة.

وبناءً عليه، فإن السياسة البيئية بارتباطها الوثيق مع الثقافة البيئية لها أهداف جوهرية أساسية وأخرى ثانوية. يمكن حصر الأهداف الأساسية في النقاط الرئيسية التالية[1]:

- إن حماية وحفظ صحة وحياة الإنسان هي التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة.
- إن الحماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الايكولوجية في تنوعها وجمالها وماهيتها، ما هو إلا مساهمة رئيسية من أجل استقرار المنظر الطبيعي العام، وكذلك لحماية التنوع الحيوي الشامل.
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي، وفي الوقت نفسه كأساس للوجود والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني.
- حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيّم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع.

---

[1] www.beeaty.tv/new/index.php?option=com-content&task=view

- العمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة، وذلك لخدمة الأجيال المستقبلية وأيضاً بهدف الحفاظ على التنوع البيئي الحيوي والأماكن الطبيعية.
- استبدال المصادر الاحفورية بمصادر الطاقة البديلة.

أما الأهداف الثانوية للسياسة البيئية فتنحصر بحل المشاكل التالية" الإدارة المتكاملة للمخلفات والمواد الخطرة والمواد الكيميائية وحماية الصرف الصحي ونظافة الهواء وتجنب الضجيج، فضلاً عن مكافحة التصحر وإنقاذ المنظر الطبيعي العام من الهلاك الناتج عن التلوث البيئي[1].

لا تنحصر السياسة البيئية فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلاً، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمته من كافة أشكال التلوث، والدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية.

ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية بالتوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان، حيث إن جسر العبور إلى مجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع والنهوض به، بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج[2].

---

[1] www.beeaty.tv/new/index.php?option=com-content&task=view

[2] www.beeaty.tv/new/index.php?option=com-content&task=view

المطلب الثاني:

السياسة العامة وعلاقتها بالبيئة والتنمية في العالم العربي

يعود التدهور البيئى فى العالم العربى الى التاثير السلبي للتنمية الصناعية والزراعية والحضارية وما يسببه من زيادة فى اعباء التلوث والتدني فى النوعية البيئية، ويرجع التدهور عادة الى سوء استغلال المواردالطبيعية وسرعة استنزافها الامر الذى يمثل عائقا للتنمية على المدى الطويل.

يشكل العالم العربى جزءا من النظام عالمى تحكمه, الى حد بعيد , سياسات الدول الصناعية الغربية وما لديها من هيمنة اقتصادية وتقنية, وما الدول العربية سوى جزء من النظام الاكبر للدول النامية التى تئن تحت وطاة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تهدد مصالحها وتزيد من معاناة مواطنيها.

يرى المحللون البيئيون تبايناً فى العلاقة بين امكانيات الدول النامية والمتطلبات البيئية, فحيث تتركز الثروات المادية يشيع اهدار الموارد والافراط فى الاستهلاك كما هو الحال فى دول الخليج العربي, أما المجتمعات التى تسودها الندرة كالهند وبنغلاديش والكثير من الدول افريقيا، فان الهموم المعيشية تطغى على الاهتمام بمشاكل البيئة. فالفقر مثله مثل الثروة ينطوي على اهدار الموارد وتهديد البيئة. هناك اعتقاد بان السياسات والبرامج الاقتصدية والسلوكيات الاجتماعية الدخيلة واقتباس انظمة غير متطورة، جيمعها تكمن خلف المشاكل البيئية للدول العربية والنامية. فأنتهاج بعض الدول سياسات تهتم بمعالجة المشاكل الطارئة دون اهتمام كاف لسن القوانين في ضوء الأحتياجات الطويلة الأجل تفقد قدرتها على تأمين تنمية متواصلة، فاتاحة الموارد والمنتجات بأسعار منخفضة للمستهلكين يؤدي بالضرورة الى تدهور بيئي. وأن دعم أسعار الطاقة في دول النفط مثلاً، ادى الى التوسع في

الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل مكثف (مثـل صـناعة الحديـد والصـلب والأسمدة والورق التي تمثل الطاقـة مـن ٢٠-٣٠ بالمائـة مـن كلفـة الأنتـاج), الأمر الذي لايشجع على ترشيد أستخدامها، فضـلاً عـن تجنـب العديـد مـن المشأة الصناعية أدخال التقنيات ذات الأستخدامات المحدودة للطاقـة لعـدم جدواها الأقتصادي في ظل أنخفاض أسعار الطاقة[1].

وأما سياسة تثبيت أسعار المنتجات المحلية فأنها تـؤدي عـادة الى زيـادة الكلفة عن أسعار البيع و بالتالي تعود بالخسارة على وحدات الأنتاج , الأمر الذي يعمل على زيادة الخلل في هياكلها التمويلية و بالأضرار الكبيرة للبيئة.

فالصناعة في مثل هذا الوضع لا تجد الموارد المالية الكافية لتمويل برامج الحد من الفاقد و معالجة لتلوث وأسترجاع المواد الثانويـة و مـن ناحيـة أخـرى فأن أنخفاض الأسعار تشجع المستهلكين على الأسراف في استخدامها مما يمثـل أهدارة للمـوارد. أمـا قطـاع المـوارد المائيـة فـأن تـوفير ميـاه الشـرب وصـرف الصحي هي أحد الأهداف الأستراتيجية لـبرامج التنميـة, وتسـعى الحكومـات الى توفير هذه الخدمات الحيوية لجميع فئات المجتمع وخصوصا محدودي الـدخل مجانا أو بأسعار تقل كثيرا عن الكلفة الفعلية لها.

لضمان أستمرار التنمية الزراعيـة تسـعى الحكومـة الى تـوفير احتياجـات الري وتمنع التشريعات الحالية من فرض رسوم على استخدام المياه في الزراعة الأمر الذي يؤدي الى زيادة غير طبيعية في الأسـتهلاك وعـدم تشـجيع أعـادة أستخدام لتلك المياه أو اتباع اساليب ترشيد الأستهلاك.

أن اللجوء الى فرض اسعار لأستخدام الموارد المائية تعادل تكلفتهـا الحديـة سـيؤدي الى موازنـة بـين العـرض والطلـب، إلاّ ان بعـض الـدول ذات المـوارد المحدودة قد تضطر في المسـتقبل القريـب الى رفـع أسـعار الميـاه الى مسـتوى

---

[1] دكتور كامل محمد المغربي، الأدارة و البيئة والسياسـة العامـة، الـدار العلميـة الدوليـة ودار الثقافة، الأردن/ عمان ٢٠٠١، ص ١٣٧ و ١٣٨.

أعلى من التكلفة الحقيقية لمواجهة أستخدام تكنولوجيا عالية التكلفة في تحلية مياه البحار أو معالجة المياه و اعادة أستخدامها.

وقد أقدمت بعض الدول العربية على تجميد ايجارات الوحدات السكنية او انها تدخلت في تحديد أسعارها الأمر الذي تسبب في عدم أقبال المستثمرين على قطاع الأنشاء والتعمير نظرا لانخفاض عائد الأستثمار في هذا المجال وقد ادى ذلك الى تفاقم مشاكل الأسكان خاصة بالمدن الرئيسية في العالم العربي. وقد أزدادت المشاكل تعقيدا نتيجة ضعف امكانات الدولة المادية في تمويل مشاريع الأنتاج و التعمير[1].

---

[1] دكتور كامل محمد المغربي، الأدارة و البيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن/ عمان ٢٠٠١، ص ١٣٨ و ١٣٩. مصدر سابق

المبحث الثاني

أصل التنمية المستدامة

انطلاقا من وجهة النظر الاقتصادية بأن البيئة وعاء شاملا لعناصر الثروة الطبيعية وأن هذه الموارد هي لأشباع الحاجة الأنسانية المتعددة والمتنامية، وأن الموارد الطبيعية منها ماهو متجدد (دائمي) ومنها غير متجدد (ناضب)، فلا بدّ من تخطيط وتنفيذ النمو الاقتصادي والتنمية الأقتصادية الشاملة مع الأخذ بنظر الاعتبار التوازن بين التنمية الاقتصادية لمواجهة أحتياجات الانسان وزيادة عدده, وبين الحفاظ على الموارد الطبيعية لصالح الاجيال القادمة.

بناءاً على الأختلال بين زيادة السكان والأحتياجات الانسانية، وبين استهلاك الموارد الطبيعية, فقد نشر نادي روما تقريره (حدود النمو) عام ١٩٧٢ الذي أشار فيه نظرة مستقبلية للتنمية, جاء فيه " اذا زاد عدد السكان والتصنيع والتلوث وأستهلاك الموارد على المستويات الحالية فسيصل النمو الى حدوده القصوى في المائة سنة القادمة, لذلك من الضروري أن يبحث المجتمع عن طريقة فعالة لتحقيق التوازن بين الأرض والنظم الأنسانية". وفي السنة نفسها أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر بيئة الأنسان المنعقد في ستوكهولم أن حماية وتحسين البيئة للأنسان قضية كبرى تؤثر على رفاهية الشعوب والتنمية الاقتصادية للعالم , حيث دعى العالم

كله الى التحرك لمعالجة التراجع البيئي من اجل الجيل الحالي والأجيال القادمة.

ومن جهة اخرى أعتمد مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد في (ريودي جانيرو) عام ١٩٩٢، المعروف بـ (أعلان ريو) حيث تمت للمرة الأولى ترجمة نظرية ومفاهيم التنمية المستدامة الى أجراءات عملية وتم ارسال المبادئ الاساسية والخطة التفصيلية لتحقيق التنمية المستدامة في العالم, بعد ذلك وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في (جوهانسبيرغ) عام ٢٠٠٢ أعتمد المؤتمر برنامج العمل الذي حدد التوجهات الجديدة للتنمية والألتزامات للأرتقاء بمستوى معيشة الشعوب وحماية الموارد الطبيعية[١].

المطلب الأول: التنمية المستدامة

لا يمكن أيقاف التنمية الأقتصادية والأجتماعية من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية, ولا يمكن الأستمرار فيها دون النظر بالحسبان أستهلاك الموارد الطبيعية وأحتياجات الأجيال القادمة, وأدى الوعي وادراك الأرتباط الوثيق بين التنمية والبيئة الى ظهور مفهوم جديد يسمى التنمية المستدامة , وهي تنمية قابلة للأستمرار مع مراعات التوازن بين الأنسان ومحيطه الطبيعي, وبين المجتمع وتنميته, تهتم بالنوع فضلا الكم , مثل الصحة , الأسكان , التربية , تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية. بهذا الصدد يشير أحد الباحثين أن المقصود بالتنمية المستدامة على المستوى القومي هو استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة بالكمية التي تحقق أهداف التنمية دون الاخلال بأحتياجات الاجيال القادمة من تلك الموارد. اعطيت تعاريف عديدة لمفهوم التنمية المستدامة، إلاّ أن التعريف الأكثر قبولا هو ما تقدم به إعلان (مستقبلنا مشترك) الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة

---

[١] دكتور سالم محمد عبود – دكتور صلاح نوري خلف – مناهج و أساليب الرقابة و التدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق – دار الدكتور للعلوم – بغداد – ٢٠١١ – ص ١٢٥.

والتنمية, وهي " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

بعد مؤتمر (ريو دي جانيرو) عام ١٩٩٢ بدأت معالجة قضايا التنمية المستدامة تنتقل تدريجيا من الأعتماد على موضوع البيئة لوحده على اعتماد العوامل الثلاثة المتمثلة في (الأقتصاد والمجتمع والبيئة) مع التأكيد على الترابط والتواز بين هذه العوامل. بناءاً على ذلك اصبحت التنمية المستدامة تلتزم بثلاثة مبادىء (حماية البيئة , تحقيق التنمية الأجتماعية , النمو الأقتصادي) , وهذا يعني يجب الاهتمام بالأزدهار الأقتصادي والتنمية الأجتماعية وحماية البيئة في آن واحد واخذ آثار الطويلة الامد في الاعتبار عند وضع السياسات والأجراءات[1].

المطلب الثاني: عناصر التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية هي: النمو الأقتصادي والعدالة الأجتماعية وحماية البيئة. وأن العنصر الأقتصادي يرتكز على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع الى اقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الأستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ويشير على وجه التحديد الى مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذي ينبغي ايلاءهم الأولوية الأولى.

أما العنصر الأجتماعي، فأنه يشير الى العلاقة بين الطبيعة والبشر, والى النهوض برفاه الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من الامن واحترام حقوق الأنسان. كما يشير الى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد

---

[1] دكتور سالم محمد عبود – دكتور صلاح نوري خلف – مناهج و أساليب الرقابة و التدقيق البيني بين النظرية و التطبيق – دار الدكتور للعلوم – بغداد – ٢٠١١ – ص ١٢٦مصدر سابق.

الشعبية في صنع القرار. وأخيراً العنصر البيئي الذي يتعلق بالحفاظ على فائدة الموارد المادية والبايولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بيها[١].

ويحتل التحدي المتمثل في تقييم وادارة العلاقات المترابطة المعقدة بين الأهداف الأقتصادية والاجتماعية والبيئية مكان الصدارة فيما يرتبط بأعمال التنمية المستدامة. فالنمو الأقتصادي, على سبيل المثال, يمكن تحقيقه من خلال القوى الابداعية البشرية التي تمكن من تغيير الطبيعة لتفي بالاحتياجات الأساسية ومتطلبات الراحة المادية المطلوبة للحياة اليومية. وتستتبع عملية التغيير هذه في احيان كثير استنفاذ البيئة الطبيعية , المسألة التي يمكن ان تؤدي الى تلوث الهواء وتغيير المناخ وفقدان التنوع الاحيائي، بالتالي يكون على صانعي السياسات ان يتخذوا قرارات صعبة لتحقيق التوازن الصحيح بين الاهداف الأقتصادية والبيئية. وبالنظر للفوائد التي تعود على فئات مختلفة في أوقات معينة، فأن تحديد مستوى ومعدلات الأستثمار في كل مجال وفي اي وقت معين ينطوي على خيارات صعبة، ويلزم تقييم النتائج الأقتصادية والأجتماعية والبيئية الأيجابية والسلبية التي تترتب على تغيير السياسات كما يلزم تحديد المجالات التي تقدم فيها (تنازلات متبادلة)، اي التي تسفر فيها الفوائد المتحققة في ميدان أو أكثر عن خسائر في ميدان أخر, وأتخاذ السبل الكفيلة بتقليل الأثار السلبية الى أدنى حد[٢].

وقد أخذت العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بمفهوم التنمية المستدامة. وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن, أذ أنه كان سابقا يركز على البعد البيئي واصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة

---

[١] مجلس التخطيط، الدليل الأرشادي لمؤشرات التنمية المستدامة، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة ٢٠٠٦، ص ٧.

[٢] الأمم المتحدة، ادارة الشؤون الأقتصادية والأجتماعية/ أرشادات لأعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، أدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة، نيويورك ٢٠٠٢، ص ١٠.

بوصفها عملية تشمل على اهداف اقتصادية و أجتماعية و بيئية. كما أن تحقيق التنمية المستدامة يستدعي تبني سياسات عميقة الأثر وأجراء اصلاحات مؤسسية وأنخراط جميع القطاعات (العام والخاص والمجتمع المدني) فيها لان مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية الجميع[1].

خلاصة القول ان التنمية المستدامة ليست بعملية تراكمية تتأسس على ماهو قائم وتحقيقها هي بمثابة عملية بقدر ماهو هدف محدد. وهي ليست نشاطا من الانشطة التي تترك مسألة تحقيقها للاجل الطويل, وإنما هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل والأنشطة والممارسات التي تهدف الى معالجة دواعي القلق الملح و وفي الوقت ذاته التطرق للقضايا البعيدة الأمد[2].

---

[1] د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي، د. حسن ابراهيم المهندي، د. عيسى جمعة ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج، الأردن/ عمان ٢٠١٠، ص ٨٢.

[2] نوزاد عبدالرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٥السنة ٢٠٠٦، ص ١٠٥.

المبحث الثالث
الأستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

ظلت الأمم المتحدة تطلب منذ اكثر من ١٠ سنوات من جميع البلدان وضع ستراتجية وطنية للتنمية المستدامة , كما دعى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جميع البلدان الى الأسراع في أتخاذ أجراءات لوضع أستراتجية وطنية للتنمية المستدامة وتطبيقها من عام ٢٠٠٥ فضلا عن دعمها من خلال سن وتنفيذ قوانين واضحة وفعالة وتعزيز بناء الهيئات الحكومية من خلال انشاء الأجهزة التنفيذية اللازمة وتدعيم الأجهزة الأدارية والقضائية لتحقيق وأحكام الرقابة البيئية والزام الأجهزة التنفيذية بتطبيق التشريعات البيئية التي تؤدي الى حماية البيئة وأعتماد مبدأ
(يدفع من يلوث).

وعموما تشمل الأستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على ما يأتي:

- توحيد التشريعات البيئية و شمولها لكافة الأنشطة الأقتصادية.
- تنسيق الخطط التنموية لقاطاعات الأقتصادية, والأخذ بنظر الأعتبار التشريعات البيئية.
- أعتماد البعد البيئي في كل دراسة الجدوى الأقتصادية والفنية للمشاريع المزمع أقامتها.
- أعتماد معايير دولية أو محلية لقياس التلوث و اعتماد مبدأ (يدفع من

يلوث).

- أعتماد خطط توعية وتثقيفية واسعة النطاق للمخاطر والتدهور البيئي, وضرورة العمل التعاوني لأزالة التلوث البيئي[1].

أن المتغيرات التي تقف وارء عملية التنمية والتطور الفكر الأقتصادي والتي كانت سببا في ظهور سياسات وستراتيجيات تنموية مختلفة بأختلاف البلدان واقتصادياتها فالأستراتيجية في اي دولة تبنى على تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الأقتصاد القومي ثم وضع تصور لمايجب ان تكون عليه التنمية في المستقبل.

وعليه فالأستراتيجية هي الاطار العام او التوجهات الرئيسية التي تصاغ وفقا لأهداف العمل التنموي. وليس هناك استراتيجية أو برنامج أنمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية، لذلك برزت في الفكر الأقتصادي عدة أستراتيجيات تنموية منها:

- أستراتيجية للتنمية تعتمد على الأمكانات المحلية والسوق الوطنية. وأخرى تعتمد على السوق و الأمكانات الخارجية.
- أستراتيجية للتنمية التي تعتمد على الدور الرائد للدولة والقطاع العام. وأخرى تقوم تلقائيا و تدريجيا على النشاط الخاص.
- أستراتيجية للنمو المتوازن في كافة قطاعات الأنتاج تقوم على دفعة قوية من حد الأدنى وأخرى للنمو غير المتوازن الذي يبدأ بالتركيز على بعض القطاعات.
- أستراتيجية للتنمية الشاملة, تجمع في اطار واحد بين جوانب الأقتصادية والأجتماعية والأخلاقية في حياة المجتمعات واخرى تركز فحسب على الجانب الأقتصادي[2].

---

[1] دكتور سالم محمد عبود و صلاح نوري خلف، مناهج وأساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١، ص ١٢٧.

[2] دكتور هوشيار معروف، أزمة علم الأقتصاد وبناء النظرية الأقتصادية، الجامعة المستنصرية ١٩٨٧، ص ٧.

المطلب الأول: البعد البشري في التنمية المستدامة

تباينت اهمية البشر في الفكر التنموي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى التسعينات. اذ ورد في أدبيات الفكر الأقتصادي ان البعد البشري في التنمية يتميز بمرحلتين الاولى تمتد لغاية التسعينات من القرن الماضي, والثانية تبدأ من فترة التسعينات ومستمرة لحد الأن والتي تمثلت بظهور التنمية البشرية.

ففي عقد الستينات تم التأكيد على تأهيل الكوادر الفنية الوطنية و بسبب أستراتيجيات التصنيع و بأن النمو الأقتصادي يعد الأساس الذي يمكن التعويل عليه لتحقيق التنمية.

وفي هذه الفترة كان الاهتمام بوضع الجزء وهو تنمية الموارد البشرية ضمن الكل وهو التنمية البشرية ففي تقرير صادر عن المجلس الأقتصادي والأجتماعي عام ١٩٦٧ حددت ثلاثة

أوجه رئيسية لتنمية الموارد البشرية.

١-استخدام افضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج.

٢- تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم المهني و التدريب.

٣- تحفيز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وأشراك اوسع الفئات الأجتماعية.

وفي عقد السبعينات عالج الفكر التنموي مسالتين مهمتين (الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر, والثانية ترتبط بأهمية وتأمين الحاجات الأساسية, لأفراد المجتمع كافة).

لقيت هاتان المسألتان دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي. قد كانت منظمة العمل الدولية هي المبادرة الى طرح منهج الحاجات الأساسية الذي يتلخص جوهره بأن على الحكومات واجب العمل على تقديم الخدمات الأساسية كالعناية الصحية والبنى التحتية الأساسية وخدمات التعليم.

وبعد منتصف الثمانينات ومع الأخفاقات التي منيت بها برامج التكيف الهيكلي المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي والتي أهملت الى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية. فقد أزداد الأهتمام في أدخال تنمية الموارد البشرية و دورها في التنمية كما ورد في أحد هذه التقارير توصية تدعو الى (أصدار تقرير دوري حول حالة الوضع البشري يغطي تغيير الواقع البشري في كافة ارجاء العالم. وفي تقرير للجمعية العامة صدر عام ١٩٨٨ ورد أنه "...من المتفق عليه الأن على نطاق واسع أن تنمية الموارد البشرية و تؤكد على أن البشر هم في المرتبة الأولى."[١]

المطلب الثاني: التعاون الدولي وتبادل المعلومات في الرقابة البيئية

تقرر في المؤتمر الـ١٥ (انكو ساي INCOSAI) في القاهرة عام ١٩٩٥ , ان تقوم منظمة الـ(انكوساي) بتشجيع الأجهزة العليا بالرقابة المالية والمحاسبة على التعاون فيما بينها في حدود الممكن في مجال الرقابة على تنفيذ بلدانها للأتفاقيات البينية الدولية , و في سنة ١٩٩٨ اصدر مؤتمر الـ١٦ لمنظمة (انكو ساي) المنعقد في الأوروغواي كيف تتعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة على الأتفاقيات البيئية الدولية, الذي يعد أول وثيقة رسمية صادرة عن منظمة (انكو ساي) بشأن الرقابة البينية

---

[١] جورج القصيفي، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥، ص ٨٦ و ٨٧.

التعاونية, ومن جهتها اعتبرت مجموعة عمل التدقيق البيئي لمنظمة (انكو ساي) (WGEA) المواضيع المتعلقة بالرقابة على تنفيذ الأتفاقيات البيئية الدولية و تلك ذات العلاقة بالرقابة التعاونية كموضوعات رئيسية للبحث.

أن الرقابة البيئية التعاونية هي الرقابة التي يقوم بها جهازان رقابيان أو اكثر بخصوص نفس الموضوع البيئي , ويقصد بالرقابة التعاونية المذكورة هي التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة في مجال الرقابة الرئيسية , وقد تاخذ الرقابة التعاونية ثلاثة اشكال وهي الرقابة المشتركة والرقابة المتزامنة (او المتوازية) والرقابة المنسقة.

- الرقابة المشتركة: التي تقوم بها مجموعة عمل متكونة من مدققين من جهازين او اكثر للرقابة, تتم صياغة تقرير واحد يتم نشره في جميع الدول المشاركة, إلا انه من حيث الواقع يعد هذا النوع من الرقابة نادراً [1].

- الرقابة المتزامنة او(المتوازية): تقوم مجموعات عمل تابعة لجهازين رقابيين او اكثر بمهام رقابية حول نفس الموضوع بشكل منفصل لكن متزامن تقريبا, وترفع كل مجموعة عمل تقاريرها متضمنة استنتاجاتها وتوصياتها الى الجهة المختصة في بلدها, تعد تبادل المعلومات والخبرات في هذا النوع من الرقابة من أهم المظاهر.

- الرقابة المنسقة: يصنف هذا النوع من الرقابة بين الرقابة المشتركة والرقابة المتزامنة حيث تقوم الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الى حد ما بالتنسيق فيما بينها حول مراقبة وطرق الرقابة رغم التفاوت الذي يمكن تسجيله بين الدول, قد تكون هذه الرقابة مشتركة لكن بتقارير وطنية منفصلة, وقد تأخذ في اغلب الأحيان شكل رقابة متزامنة تفضي الى تقرير مشترك وتقارير وطنية منفصلة في ان واحد.

---

[1] الدكتور سالم محمد عبود و دكتور صلاح نوري خلف، مناهج واساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١، ص ١٣٦ و ١٣٧.

تعد الرقابة التعاونية للأتفاقيات الدولية من أهم محتويات الرقابة البيئية التعاونية, وقد وقعت العديد من الدول أتفاقيات دولية بشأن حل المسائل البيئية العابرة للحدود, وتعد الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة للبلدان المتعاقدة على الأتفاقيات البيئية الدولية احدى الطرق الكفيلة لضمان فعالية التنفيذ والألتزام بالأتفاقيات البيئية الدولية, و منذ عام ٢٠٠٣ قامت ١٩٪ من الأجهزة الرقابية العليا بالرقابة التعاونية للأتفاقيات الدولية مثل الرقابة على اتفاقية التنوع البيولوجي, بهذا الصدد يشار الى أن معظم مهام الرقابة التعاونية للأتفاقيات الدولية قد جرت بين الاجهزة العليا للرقابة التابعة للبلدان الأوروبية، فضلاً عن الرقابة التعاونية للأتفاقيات الدولية, يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تتعاون على المسائل البيئية العابرة للحدود او اقليمية مثل الرقابة التعاونية على وضع الحماية البيئية للأنهار والبحيرات والمياه البحرية المشتركة ومشاريع مكافحة العواصف الرملية، وقد جرت ٢٢٪ من الأجهزة العليا للرقابة التعاونية في مجالات غير الرقابة على الاتفاقيات الدولية[1].

---

[1] الدكتور سالم محمد عبود و دكتور صلاح نوري خلف، مناهج واساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١ – ص ١٣٨-١٣٩. مصدر سابق.

الفصل الرابع

التحديات التي تواجه البيئة في العراق

المبحث الأول
إنهيار البيئة العراقية

أصبح العراق يعاني من النخر والتهدم وتهاوت بناه الإرتكازية، وتحولت العاصمة بغداد ذات العراقة الخالدة إلى ساحة معارك وقتال يومي وحرائق، تملؤها الأسلاك الشائكة وتغطيها القمامة والنفايات، وداست شوارعها الدبابات والآليات العسكرية، وتحولت جنات عدن إلى خرائب يسودها الدمار.

وما بين السعي نحو الديمقراطية والتحرر وتعزيز المفاهيم الجديدة، نسى الفرد العراقي في خضم إنطلاقه من مدة الكبت الطويلة، أن الحرية لا تعني الإنعتاق من القوانين والتعليمات والضوابط كما لا تعني تناسي أولويات السلامة الشخصية، وما بين هذا وذاك ضاعت البيئة وهدرت مواردها الطبيعية.

مع هجرة عشوائية ملحوظة إلى مراكز المدن وفي مقدمتها بغداد والبصرة والموصل وذلك بسبب إختلال العمليات التنموية بين الريف والمناطق الحضرية، وتشير الإحصائيات الرسمية في هذا المجال إلى أن نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان في عقد الستينيات من القرن الماضي كانت تتراوح ما بين ٤٠-٤٥٪ في حين ارتفعت في عام ٢٠٠٠ لتقترب في العراق للسنوات الطويلة الماضية من الإهمال لعدة اسباب لا مجال لتناولها الآن إلا أن من بين أهمها هو أن القرار الفعال من ٨٠٪، وهي نسبة عالية جداً وتسبب ضغطاً

متزايداً على البنى الإرتكازية من محطات معالجة المجاري ومحطات تصفية مياه الشرب وغيرها، التي بقيت على نفس كفاءتها التصميمية لعقد الثمانينيات من القرن الماضي.

من جانب ثانٍ، لم يكن هناك تخطيط بيئي بالمعنى الصحيح خلال فترة النظام السابق لا سيما وأن السياسة العامة لحماية البيئة لم تكن معروفة أو معلنة، فليس واضحاً ما هي المناطق التي يحميها القانون من الزحف العمراني أو الصناعي، كما أن الكثير من المنشآت الصناعية والمعسكرات كانت قد شيدت في مناطق زراعية خصبة مما هدد مستوى الإنتاج الزراعي في العراق وقلصه إلى درجة كبيرة، والقانون البيئي الذي حمل الرقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ والذي عدل إلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ لم يكن قانوناً لحماية البيئة بالمعنى المعروف علمياً اليوم، بقدر ما كان قانوناً لتأسيس الجهة المركزية المسؤولة عن حماية البيئة ومفاهيمه تعود إلى عقد السبعينات ويخلو من أية مفاهيم عن التنمية المستدامة أو مواصفات الإدارة البيئة السليمة. هذا فضلاً عن غياب التشريعات البيئية المساعدة وفي مقدمتها نظم حماية الهواء والمياه ومحددات نوعية الوقود ومواصفات الإنبعاث وغير ذلك.

من جانب ثالث عانت المؤسسة البيئية الرئيسية في العراق خلال السنوات الماضية ومنذ تأسيسها من شحة الموارد المالية والأجهزة والمستلزمات ووسائط النقل ويعود ذلك إلى عدم صواب النظرة إلى البيئة وعدم إرتباطها مؤسسياً الإرتباط الصحيح صاحب ذلك تسرب العناصر الكفوءة إلى خارج العراق أو إلى التحول إلى وظائف أخرى مما أضعف الرقابة البيئية إلى درجة كبيرة[1].

---

[1] د.مثنى عبد الرزاق – حالة البيئة في العراق، بغداد، ٢٠٠٨.

المطلب الأول: مشاكل البيئة العراقية

تأثر العراق بعقود من العنف والعقوبات الدولية ونظام حكم قمعي, الأمر الذي ادى الى اضعاف مؤشرات التنمية التي كانت قوية في مرحلة ما وقد برزت التفاوتات الجغرافية والعرقية في الثروة, ومحو الأمية, والوصول الى الخدمات مما خلق بيئة معقدة لتوطيد السلام.

يمكن القول بأن البيئة العراقية تعاني من نوعين من المشاكل, أولها تلك التي تعاني منها البيئة في باقي البلدان المعمورة, مثل تلوث الأرض والمزروعات بالكيمياويات, والكم الهائل من السيارات بما تجلبه من دخان وضجيج وزحام وحوادث والنمو الهائل للمجمعات السكنية المحشورة بالملايين من السكان من دون توفر الشروط الأنسانية والصحية ومشكلة رمي الملوثات الكيمياوية والصناعية في الطبيعة بسبب ضعف الرقابة وفساد الأوضاع, وغيرها من المشاكل البيئية المعروفة في العالم، فضلاً عن المشكلات أعلاه, فان العراق يعاني من أربعة كوارث كبرى تجعل البيئة العراقية واحدة من أكثر بيئات العالم خطورة ودماراً ومؤذية للأنسان وتتمثل في (جفاف النهرين, التلوث الحربي والاشعاعي, سرقة وتدمير الأثار, و موت بساتين النخيل), هذه الكوارث البيئية الأربعة في العراق جميعها هي نتيجة عوامل بشرية, إلاّ أن الأنكى من ذلك , أن هناك عوامل سياسية مباشرة خلف هذه الكوارث[1].

١- **جفاف النهرين**: جاء نتيجة ضعف الدولة العراقية وعدم رعايتها ادارة النهرين فضلاً عن جريمة تجفيف الأهوار من قبل النظام السابق , بحيث شجعت الدول المجاورة ان تقيم المشاريع والسدود بصورة مخالفة لجميع

---

[1] - اطار عمل الامم المتحدة للمساعدة الانمائية ٢٠١٤ -٢٠١١، العراق ,المسوذة الثانية، الاول من ادار ٢٠١٠ حكومة العراق,فريق الامم المتحدة الوطني , صفحة ٣٢.

الأتفاقيات والتشريعات الدولية كي تستحوذ على أكبر كمية من مياه النهرين.

٢- التلوث الحربي والأشعاعي بسبب الحروب والأسلحة الفتاكة مثل القنابل المشعة باليورانيوم المخصب وغيرها من المواد القاتلة التي تم رميها بمئات آلاف الأطنان على أرض العراق, فضلاً عن الملوثات التي خلفتها آلالاف التفجيرات الأرهابية ودفن المواد الحربية والكيمياوية بصورة مخالفة لكل الشروط المعروفة. مما أدى الى أرتفاع نسبة الملوثات في العراق بنسبة ١١ مرة مقارنة بعام ١٩٨٧ [١]

٣- لا تملك أثار العراق قيمة تأريخية ثقافية تراثية وحسب, بل تملك قيمة بيئية. ولو أخذنا بنظر الأعتبار أن هنالك اكثر من (٣٠) ثلاثون ألف موقع أثري مكتشف في أنحاء العراق، فضلاً عما يقارب ٧٠ سبعون الف من المواقع الأخرى مازالت لم تستثمر, تعرضت كل هذه المواقع الأثرية منذ أعوام التسعينات ومع بداية أندلاع الحروب الى التدمير الحربي والتخريب والسرقات المنظمة.

٤- موت ثلثي اشجار النخيل بسبب حروب النظام السابق، فضلا عن الأهمال والجفاف والأمراض التي لاقتها تلك الاشجار. وقد تراجع عدد اشجار النخيل في العراق الى أقل من ٩ ملايين شجرة مقارنة ب ٣٣ مليون في الخمسينات حسب ما افادت به الحكومة[٢].

٥- التلوث بالألغام في العراق:

مرت على العراق ثلاث عقود من الحروب خلفت أثاراً مدمرة بحيث اصبح العراق يندرج ضمن البلدان الأكثر تأثراً بالتلوث نتيجة وجود الألغام

---

[١] - سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، دار الكلمة الحرة، بيروت ٢٠١٠، ص ٨٩ - ٩٠. مصدر سابق.

[٢] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢١٢.

والقنابل غير المنفلقة ويقدر عددها بحدود ١٠– ٢٥ مليون لغم وحوالي ٣٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠٠ طن من الأعتدة المتروكة ويوجد في العراق أكثر من ٤٠٠٠ موقع ملوث بمخلفات الحروب تؤثر على ٢,٧ مليون مواطن عراقي يعيشون في هذه الاماكن الملوثة[1].

أن هذه المخلفات وحقول الألغام تعيق مشاريع البنى التحتية وتزيل الأراضي الزراعية وتؤثر على المدخولات المالية للعوائل عند موت أو اعاقة رب العائلة عند أصابته بلغم ما.

٦- التلوث النفطي في شط العرب:

تعتبر مشكلة التلوث النفطي من المشاكل المهمة التي تواجهها البيئة العراقية وتمت متابعة حالات التلوث ومسبباته وخاصة التلوث النفطي في شط العرب والمياه الأقليمية العراقية بسبب التأثيرات الضارة التي يسببها تسرب النفط الخام أو المشتقات النفطية الى المياه حيث يبدأ الزيت المتسرب بالأنتشار على سطح الماء فيتبخر جزء منه مما يجعل الزيت أكثر كثافة فتقوم الأمواج بخلطه حتى يتحول الى مزيج من الماء والزيت يعرف بالرغوة مما يؤثر على نوعية المياه والأسماك والأحياء المائية الأخرى، كما أنه يشكل تهديدا للطيور والحيوانات التي تعيش في مناطق التلوث, حيث يعلق الزيت بريش الطيور أو فراء الحيوانات مما يعيق الحماية الطبيعية من البرد والعوامل الجوية الاخرى مما يؤدي الى هلاكها اضافة الى التأثيرات الضارة على الأراضي الزراعية والبساتين التي يتم سقيها بالمياه الملوثة وكذلك تأثر محطات تصفية مياه الشرب مما يسببه الزيت من مشاكل ميكانيكية وأنسداد الفلاتر وعموما فأن الزيوت المتسربة الى المياه تؤدي الى تسمم (السلسلة) الغذائية

[1] سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، دار الكلمة الحرة، بيروت ٢٠١٠، ص ٨٩ - ٩٠. مصدر سابق.

بشكل عام[1].

المطلب الثاني : التشريعات البيئية في العراق

على الرغم من التدهور البيئي بالعراق وخصوصا في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين, والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين, إلاّ أن بدايات اهتمام العراق للبيئة جاء منذ النصف الأول من القرن العشرين, أذ صدر اول تشريع بيئي برقم (٤) لسنة ١٩٣٥(نظام المداراة) لتنظيف الشوارع ونقل الأزبال وأزالة العكارة ومنع تلوث الأنهار.

ويمكن الاشارة الى أهم التشريعات التي اصدرتها الحكومات العراقية بشأن البيئة، وهي:

١- قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٣) لسنة ١٩٧٧.
٢- نظام تشكيلات دائرة حماية و تحسين البيئة رقم (١) لسنة ١٩٨٨.
٣- تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٧تشكيل مجالس المحافظات لحماية وتحسين البيئة.
٤- الحوافز و الأجور لدائرة حماية وتحسين البيئة رقم (٢) لسنة ١٩٩٨.
٥- تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٨ (مهام اقسام حماية وتحسين البيئة في المحافظات وتشكيلاتها).
٦- النظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٧ (صيانة الأنهار و المياه العمومية من التلوث).
٧- المحددات الجديدة لنظام صيانة الأنهار من التلوث رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٧.
٨- قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١ الفصل الخامس (مياه

٢[1] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص ٢٠٩ .

الشرب).

٩- مواصفات الدفن الصحي للنفايات ١٩٨٠.

١٠- التعليمات البيئية للمشاريع الصناعية و الزراعية و الخدمية لسنة ١٩٩٠.

١١- تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ صادرة بموجب قانون تنظيم ذبح الحيوانات رقم (٢٢) لسنة ,١٩٧٢

١٢- المتطلبات التخطيطية و البيئية و السلامة العامة لأنشاء الافران و المخابز.

١٣- قانون منع الضوضاء رقم (٢١) لسنة ١٩٦٦.

١٤- تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٣(الشروط الخاصة لتحديد منسوب الضوضاء المنعبثة من أجهزة الفرق الموسيقية و الغنائية في المرافق السياحي)[١]

١٥- قانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٨٠ الوقاية من الأشعاعات المؤينة.

١٦- تعليمات عدد (١) لسنة ١٩٨٥ صادر من هيئة الوقاية من الأشعاع.

١٧- تعليمات صحية مهنية لحماية العاملين من الأهتزاز.

١٨- نظام الرقابة الصحية على المعامل رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٨.

١٩-تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٨٤ (المواد الكيمياوية المسرطنة).

٢٠- تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٨٢ صادرة بموجب قانون الصحة العامة بشأن أصناف المحلات العامة الخاضعة للأجازة الصحية.

٢١- تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ عن زيت الأسكرال.

٢٢- تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ السلامة في خزن و تداول المواد الكيمياوية.

---

[١] سالم محمد عبود، صلاح نوري خلف، مناهج وأساليب الرقابة و التدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١، ص ١٦١ و ٣٢٩ و٣٣١

٢٣- تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ عن تصنيع و تداول و خزن المبيدات الحشرية.

٢٤- قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٣ مخاطر البنزين العطري.

٢٥- قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٣ الأضاءة في بيئة العمل.

٢٦- الشروط الصحية للمسابح و السباحين والمشرفين عليها.

٢٧- المواصفة القياسية رقم (٤١٧) مياه الشرب والطرق القياسية لفحصها وتحليلها[1]

٢٨- قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨.

٢٩- قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

٣٠- قانون حماية الحيوانات البرية لسنة ٢٠١٠[2]

ومع تطور الصناعة والتجارة وتسارع التطور البشري في كل الميادين, دخلت عناصر ومواد جديدة على عناصر البيئة, أدت الى أيجاد حالة من الأرتباك في التوازن البيئي, كما ادت الى حدوث ظواهر غريبة غير طبيعية في الغلاف الجوي وفي الوسط المائي وعلى اليابسة أثرت على أنظمة الأحياء وبدأت تعاني منها. إذا عمد الأنسان في كل مكان بأستحداث مؤسسات ومراكز في جميع دول العالم تتولى مسؤولية الأصحاح البيئي وتوجيه النشاطات المختلفة في الأتجاه الذي يسعى الى المحافظة على البيئة والتأكيد على أن منع التدهور البيئي لايمكن ان يتم أو يتحقق الا بضمان ان تكون جميع الأطراف المسببة مسؤولة عما تقوم به من أعمال.

---

[1] سالم محمد عبود، صلاح نوري خلف، مناهج وأساليب الرقابة و التدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١ – ص ٣٣١- مصدر سابق

[2] ٢ سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، دار الكلمة الحرة/ بيروت،٢٠١٠، ص ٢١٣و٢٢٥- مصدر سابق.

وصدرت العديد من التشريعات القانونية من قبل المؤسسات والمراكز في مختلف بلدان العالم لغرض حماية البيئة على المستوى العالمي وتعاونت هذه المؤسسات فيما بينها لأستصدار أتفاقيات ومعهدات دولية تعني بشؤون البيئة وتعمل على حمايتها. وقد دعت جمعية الأمم المتحدة ومؤسساتها الى ضرورة الأهتمام بالتنمية المستدامة التي تتضمن تلبية وتأمين أحتياجات الأنسان والمحافظة على التوازن البيئي[1].

المطلب الثالث: قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٣) لسنة ١٩٩٧[2]

الفصل الاول: الاصناف والتعاريف

مادة ١:

يهدف هذا القانون الى حماية البيئة وتحسينها بما في ذلك المياه الاقليمية، من التلوث والحد من تأثيراته على الصحة والبيئة والموارد الطبيعية ووضع السياسة البيئية واعداد الخطط اللازمة لذلك بما يحقق التنمية القابلة للاستمرار.

مادة ٢:

يقصد بالمصطلحات الاتية المعاني المبينة ازاءها لاغراض هذا القانون:

اولا – المجلس: مجلس حماية وتحسين البيئة

ثانيا _ مجلس المحافظة: مجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظة

ثالثا – الدائرة: دائرة حماية وتحسين البيئة

---

[1] د.جمال أحمد الحسين، الأنسان و تلوث البيئة، دار الأمل، الأردن/ أربد ٢٠٠٤، ص ٢٣٥،٢٣٦و٢٣٧.

[2] د. سالم محمد عبود، د. صلاح نوري خلف، مناهج وأساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١.

رابعا – البيئة: المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية
خامسا – ملوثات البيئة: اية مواد صلبة او سائلة او غازية او ضوضاء او اشعاعات او حرارة او وهج او اهتزازات او ما شابهها او عوامل احيائية تؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى تلوث البيئة.
سادسا – تلوث البيئة: وجود اي من الملوثات المؤثرة في البيئة بكمية او تركيز او صفة غير طبيعية تؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى الاضرار بالانسان او الكائنات الحية الاخرى او البيئة التي توجد فيها.

مجلس حماية وتحسين البيئة

مادة ٣

يؤسس بموجب هذا القانون مجلس يسمى (مجلس حماية وتحسين البيئة) يرتبط بمجلس الوزراء ويمثله رئيسه او من يخوله.

مادة ٤

اولا – يتألف المجلس من:

١- وزير الصحة رئيسا
٢- وكيل وزارة الداخلية ممثلا للوزارة نائبا للرئيس
٣- مدير عام الدائرة – عضوا ومقررا
٤- ممثل عن كل من الجهات الاتية عضوا على ان يكون بمستوى مدير عام في الاقل ومن دائرة او جهة ذات علاقة بحماية البيئة وتحسينها ومن ذوي الخبرة في هذا المجال:

وزارة الثقافة والاعلام
ب – وزارة الري
ج – وزارة الزراعة
د – وزارة الصناعة والمعادن
هـ – وزارة النفط

و – وزارة الخارجية

ز – وزارة التربية

ح – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ط – امانة بغداد

ي – هيئة التخطيط

٥ – اعضاء من الخبراء المختصين في حماية البيئة وتحسينها لا يزيد عددهم على اربعة تتم تسميتهم من مجلس الوزراء بترشيح من رئيس المجلس

ثانيا –للمجلس استضافة اي من المختصين او ممثلين عن اي من دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط والخاص للاستئناس برأيه والاستفسار عن الامور البيئية المتعلقة بالجهة التي يمثلها.

مادة ٥

اولا – يعقد المجلس اجتماعا واحدا في الاقل كل شهر بدعوة من رئيسه او من يخوله.

ثانيا – يتم النصاب في اجتماعات المجلس بحضور ثلثي عدد الاعضاء

ثالثا – تتخذ القرارات في المجلس بأكثرية عدد اصوات الاعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

رابعا – تعتبر قرارات المجلس ملزمة وواجبة التنفيذ من الجهات المعنية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها.

خامسا – تتولى الدائرة القيام بجميع الاعمال التي يتطلبها عمل المجلس.

مادة ٦

اولا – يمارس المجلس تحقيقا لاهدافه ما يأتي:

١- اقتراح السياسة العامة لحماية البيئة من التلوث والعمل على تحسين نوعيتها وتعرض على مجلس الوزراء للمصادقة عليها.

٢- اقرار الخطط المعروضة عليه من الدائرة ومجالس المحافظات

٣- اقرار المحددات والمستويات الخاصة بنوعية البيئة

٤- النظر في القضايا والمشاكل البيئية المعروضة عليه واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٥- التنسيق بين نشاطات الجهات المعنية بحماية البيئة وتحسينها ومتابعة تقويم اعمالها.

٦- اتخاذ القرار في التوصيات التي تتقدم بها الدائرة او مجالس المحافظات بايقاف العمل او الغلق المؤقت او الدائم للمنشآت او المعامل او الاقسام او الوحدات او اي نشاط ذي تأثير ملوث للبيئة

٧- ابداء الرأي في العلاقات العربية والاقليمية والدولية للعراق في مجالات حماية البيئة وتحسينها.

٨- اقتراح انضمام العراق الى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات العربية والاقليمية والدولية المتعلقة بالبيئة

٩- اقرار منح المكافآت والجوائز التشجيعية للجهات والافراد الذين يقدمون جهودا متميزة في مجالات حماية البيئة وتحسينها وفق قواعد يضعها المجلس لهذا الغرض.

ثانيا – للمجلس تخويل بعض صلاحياته لرئيسه ولرؤساء مجالس المحافظات ولمدير عام الدائرة.

مجالس حماية وتحسين البيئة في المحافظات

مادة ٧

يؤسس في كل محافظة مجلس يسمى (مجلس المحافظة لحماية وتحسين البيئة) يرأسه المحافظ ويرتبط بالمجلس.

مادة ٨

يتولى المجلس تحديد تشكيل مجلس المحافظة حسب طبيعة وخصوصية العمل البيئي في كل محافظة، على ان يضم في عضويته ممثلا عن مجلس الشعب المحلي في المحافظة.

مادة ٩

اولا _ يعقد مجلس المحافظة اجتماعا واحدا في الاقل كل شهر بدعوة من رئيسه.

ثانيا – يتم النصاب في اجتماعات مجلس المحافظة بحضور ثلثي عدد اعضائه.

ثالثا –تتخذ القرارات في مجلس المحافظة بأكثرية عدد اصوات اعضائه الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس

رابعا – تعرض محاضر اجتماعات مجلس المحافظة على المجلس شهريا للاطلاع او المصادقة عليها حسب الصلاحيات المخولة له.

مادة ١٠

اولا – يمارس مجلس المحافظة ما يأتي:

١ – متابعة تنفيذ قرارات المجلس والسياسات العامة التي يرسمه

٢ – اقتراح لخطط لحماية البيئة وتحسينها وتقديم تقارير دورية عن النشاطات والواقع البيئي الى المجلس دوريا

٣ – التنسيق بين نشاطات الجهات المعنية بحماية البيئة وتحسينها في

المحافظة وتقويم اعمالها
٤ – النظر في الامور المتعلقة بحماية البيئة وتحسينها واتخاذ القرارات بإيقاف العمل او الغلق المؤقت لمدة لا تزيد على ستة اشهر للمنشآت او المعامل او الاقسام او الوحدات او اي نشاط ذي تأثير ملوث للبيئة، وتقديم التوصيات الى المجلس في الحالات التي تتطلب الغلق الدائم لأي مصدر ملوث للبيئة.
٥ – استضافة اي من المختصين، او ممثلين عن اي من دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط والخاص للاستئناس برأيه او الاستفسار عن الامور البيئية المتعلقة بالجهة التي يمثلها
ثانيا- لمجلس المحافظة تخويل بعض صلاحياته لرئيسه.

المبحث الثاني
أهمية تشكيل وزارة البيئة في العراق

تأسست وزارة البيئة في العراق عام ٢٠٠٣ وجاء تأسيسها للحاجة الماسة بسبب تعرض البيئة في العراق الى تدهور شديد نتيجة للظروف الطبيعية وغير الطبيعية, وكان الأنسان هو السبب الرئيسي لتدمير البيئة العراقية كالحروب وقلة الوعي البيئي وعدم أهتمام الحكومات السابقة بتلك المسألة لما له تأثير سلبي على الحياة. فظهرت مؤسسات حكومية وغير حكومية ومنظمات تعني بهذا الجانب عن طريق القيام بدراسات وابحاث مستقاة من البرامج البيئية التابعة للأمم المتحدة. وتبذل وزارة البيئة والمؤسسات المعنية جهوداً كبيرةً من أجل خلق مجالات للتعاون الدولي والأقليمي. تم فعلاً التعاون مع برامج الامم المتحدة التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢- التعاون مع منظمة الصحة العالمية.

٣- التعاون مع البنك الدولي.

وتم تحديد خمس أولويات لإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تتمثل الأولويات كالآتي:

- تحسين الحكم بما في ذلك حماية حقوق الأنسان.
- نمو اقتصادي شامل أكثر أنصافا واستدامة.

- أدارة البيئة والامتثال للأجراءات المتخذة بشأن المعاهدات البيئية الدولية المصادق عليها.
- زيادة فرص الحصول على خدمات اساسية.
- الأستثمار في رأس المال البشري وتمكين المرأة والأطفال[1].

يحدد إطار عمل الامم المتحدة للمساعدة الأنمائية الخطوط العريضة لإطار التنمية الأستراتيجي ضمن المجالات ذات الاولوية ووفقاً للمبادئ الواردة في اعلان باريس, مع مراعات الشراكة القائمة بين فريق الامم المتحدة والأطراف المعنية التي تعكس مبادئ البرمجة الأساسية للأمم المتحدة بأستخدام نهج قائم على حقوق الانسان, مع التركيز على القضايا الشاملة بما في ذلك اعلان الألفية والأهداف الانمائية للألفية والشباب والنوع الأجتماعي (الجندر) وبناء السلام والمصالحة والعمالة والعمل اللائق, فضلاً عن أن موضوع البيئة والحماية المركزية ما زال ملحاً لعمل فريق الامم المتحدة الوطني وسيتم التعامل معه موضوعيا ضمن برامج محددة[2].

ومن أوجه تعاون العراق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أولا هو دعم الادارة البيئية بالعراق. ومن اولويات هذا البرنامج معرفة كمية الضرر الذي لحق بالمياه وتربة العراق بعد حرب ٢٠٠٣، لا تزال اثار الأشعاعات الناتجة عن الكمية الهائلة المستعملة من الأسلحة والمتفجرات تنتشر في عدد من المواقع والمخلفات والأليات العسكرية. وتحتاج البيئة العراقية اليوم الى وقفة عملية وأعادة النظر في المتطلبات وفق التدهور البيئي.

تتلخص طبيعة عمل وزارة البيئة في المرحلة الراهنة في الدور الأشرافي والتنسيقي والرقابي بما يتناسب مع عدد منتسبيها المحدودين والميزانية

---

[1] اطار عمل الامم المتحدة للمساعدة الأنمائية، العراق٢٠١١-٢٠١٤ والمسودة الثانية، حكومة العراق، فريق الأمم المتحدة، ص ٣١-٣٢.

[2] اطار عمل الامم المتحدة للمساعدة الأنمائية، العراق٢٠١١-٢٠١٤ والمسودة الثانية، حكومة العراق، فريق الأمم المتحدة، ص٤٤ . مصدر سابق

المتواضعة المخصصة لها بحيث يمكن التوسع بعد ذلك في مجالات عمل أوسع أكثر شمولية تتناسب مع سعة وشمولية العمل البيئي الحقيقي الذي لابدّ أن يشمل جميع مجالات الحياة.

بناءا على ما تقدم يمكن القول بان وزارة البيئة تمارس مهامها وتتوسع في المرحلة القادمة في الانشطة و الفعاليات التالية:

- المراقبة النوعية للهواء وتحديد الخلفية الطبيعية للتلوث.
- مراقبة نوعية المياه السطحية لتشمل مياه البحيرات والمياه الجوفية في عموم العراق.
- تقدير الأثر البيئي للأنشطة القائمة حاليا ومعرفة اثارها على البيئة والموارد الطبيعية.
- مشروع ادارة واحياء الأهوار بأستخدام التقنيات الملائمة بالبيئة.
- الادارة البيئية للمخلفات الصلبة بأنواعها المنزلية والخطرة والسامة[1].
- تحديد المستويات الطبيعية للملوثات في البيئة العراقية مثل مستويات اوكسيد النايتروجين والكبريت والاوزون وغيرها.
- بناء مختبرات للتحليلات البيئية بأجهزة آلية وفق منظور علم حديث.
- بناء علاقات تعاون متينة مع المؤسسات التي لها صلة بالبيئة بما يحقق تنسيق عالي مستوى في مجال العمل البيئي.
- قرار الستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والخطط اللازمة لتطبيقها.
- تعزيز أطر التعاون الدولي في حماية البيئة والأنضمام الى الأتفاقيات البيئية الدولية.
- تطوير نظم المعلومات لما فيها من اهمية في عكس التطور من خلال شبكة الأنترنت.

---

[1] دكتور مثنى عبدالرزاق العمر، حالة البيئة في العراق، الجزء الأول البيئة الحضرية، نيسان ٢٠٠٥، جمهورية العراق، وزارة البيئة، ص ٢١و٢٢ .

- مراقبة الأوضاع السكانية وأنماط الهجرة والتحضر لما لها من علاقة بالاوضاع البيئية وكفاءة البنى الأرتكازية والأزمات السكانية والعمل على ايجاد مقترحات ذات الاهمية في المجال البيئي[1].

جدير بالذكر أن وزارة البيئة وقعت على العديد من مذكرات التفاهم وكما يلي:[2]

توقيع مذكرة التفاهم والتعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية العراق. -

في مجال التعاون والدعم البيئي وظاهرة التصحر وتبادل المعلومات وتوفير مستلزمات تدريب الكوادر بين البلدين في نوفمبر ٢٠٠٥.

- مذكرة التفاهم والتعاون بين مصر وجمهورية العراق. في ١١/اذار/٢٠٠٩ والهدف منها حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي ودعم ومساندة العراق.
- توقيع مذكرة التفاهم بين الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى في الامارات العربية المتحدة/ ابو ظبي، مع وزارة البيئة في جمهورية العراق في٦/٥/٢٠٠٩.

ويأتي الهدف من توقيع هذه المذكرة في اطار جهود الدولة لحماية الحبارى خاصة مع تناقص اعدادها في العقود الاخيرة بسبب الصيد وتوسع الانشطة الزراعية والتغيرات الناتجة عن سوء استغلال واستخدام الاراضي التي تتضمن البيئة الطبيعية للحبارى.

- توقيع مذكرة التفاهم والتعاون مع جمهورية ايران الاسلامية في ٢٦/١/٢٠٠٨.

---

[1] دكتور مثنى عبدالرزاق العمر، حالة البيئة في العراق، الجزء الأول البيئة الحضرية، نيسان ٢٠٠٥، جمهورية العراق، وزارة البيئة، ص ٢٢.

[2] الصفحة الالكترونية لوزارة البيئة في العراقwww.moen.gov.iq

والهدف من هذه الاتفاقية التعاون مع ايران في القضاء على العواصف الترابية ومكافحة التصحر والقضاء على منابع هذه العواصف واثارها المأساوية على الحياة البشرية والطبيعة بين البلدين.

مذكرة التفاهم والتعاون البيئي بين الامارات العربية المتحدة وجمهورية العراق.

وقعت هيئة البيئة – ابو ظبي- ووزارة البيئة العراقية يوم ٧/٢/٢٠١٠ مذكرة تفاهم تهدف الى التعاون في مجال حماية البيئة وهذه الاتفاقية تهدف الى توفير الدعم اللازم لتحسين البيئة العراقية ومعالجة الاثار التي سببت خلل في توازنها الطبيعي.

- (أعلان انقرة)

وهي مذكرة التعاون والتفاهم مع دول الجوار (عراق/ ايران/تركيا/ سوريا)

وقعت الاتفاقية في ٢٩ نيسان ٢٠١٠ والهدف منها التعاون في مجال البيئة وعلم الارصاد الجوية. أما (اعلان أنقرة) سيتسع لاحقاً ويضم كلاً من الامارات العربية المتحدة والاردن والسعودية وحتى دول شمال افريقيا وهي لحماية البيئة والتشجير ومكافحة التلوث البيئي والحرائق والغابات.

المبحث الثالث
سياسة االعراق الخارجية
في مجال االبيئة ووسائل حماية البيئة[1]

انطلاقاً من الحرص والاهمية التي توليها وزارة الخارجية للتحديات البيئية التي تواجه عالمنا المعاصر، وايماناً منها بان آثار وعواقب التغيرات البيئية هي غير محصورة بمكان وزمان محددين وانما تواجه البشرية جمعاء ونتائجها يمكن تلمسها على مر الاجيال القادمة، فقد قررت وزارة الخارجية ابتداءاً باستحداث قسم للبيئة ضمن اطار دائرة المنظمات والتعاون الدولي عام ٢٠٠٥، يعني بالقضايا البيئية وفي ادناه موجز لاهم مهام وزارة الخارجية في هذا المضمار:

اعداد الدراسات ورفع التوصيات المتعلقة بانضمام العراق الى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة.

تقديم المشورة فيما يخص بموقف العراق من الاتفاقيات البيئية والدولية والتنسيق مع الوزارات العراقية والدوائر ذات العلاقة بخصوص بلورة موقف ورؤى محددة بشان اي موقف يتحدد لصالح العراق ولايتقاطع مع مصالحه الوطنية.

---

[1] آرشيف قسم البيئة في وزارة الخارجية.

تعمل وزارة الخارجية من خلال قسم البيئة كحلقة وصل بين ممثلياتنا وسفاراتنا التي تتواجد في ساحة عملها سكرتاريات الاتفاقيات البيئية وبين الجهات العراقية ذات العلاقة، من اجل تيسير مسالة الايفاء بالتزاماتها بموجب احكام وبنود هذه الاتفاقيات، فضلاً عن متابعة المراسلات واتخاذ اللازم بصددها.

تحرص وزارة الخارجية على حضور المؤتمرات والاجتماعات الاقليمية ودون الاقليمية ذات الصلة وبحضور متميز وبشكل رفيع المستوى وهو مايعكس الاولوية التي توليها هذه الوزارة لحماية البيئة والتعرف على آخر المستجدات في المعرفة والعمل البيئي.

المطلب الأول: العلاقات الخارجية والتعاون الدولي: [1]

على الصعيد الاقليمي:

تم توقيع عددا من البروتوكولات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية مع دول (الكويت ـ السعودية ـ سوريا ـ الأردن ـ تركيا وايران) وتشتمل تلك الاتفاقيات على بنود التعاون المستقبلية مع تلك الدول في مجال البيئة.

يجري حاليا التنسيق مع كل من (الامارات، عمان، سوريا، تركيا، وايران) من أجل توقيع البرامج التنفيذية وتفعيل مذكرات التفاهم والبروتوكولات الموقعة.

أسفر التعاون الثنائي العربي عن توأمة المواقف العربية وتبادل الخبرات والرؤى تجاه حل المشكلات البيئية المشتركة والمتشابهة كما ساعد على تنمية المهارات وبناء القدرات الوطنية لتنفيذ مشروعات بيئية من شأنها تحسين الوضع البيئي في المنطقة العربية وإعادة التوازن لطبيعتها.

---

[1] ارشيف قسم البيئة في وزارة الخارجية العراقية.

قامت جامعة الدول العربية من خلال مجلس وزراء البيئة العرب بدور هام في بلورة التعاون الثنائي بين الدول العربية في شكل توحيد الفكر العربي تجاه تدهور الأوضاع البيئية في فلسطين والعراق جراء الحروب المتواصلة وذلك من خلال إعداد الدراسات لتقييم آثار الدمار والحرب على البيئة ومن ثم توحيد الجهود العربية لإعادة إعمار البيئة في البلدين.

على االصعيد الاسيوي:

تهتم الوزارة بتدعيم علاقات الشراكة مع المؤسسات البيئية للدول الأعضاء بالتكتلات الاقتصادية الآسيوية خاصة مع الصين واليابان حيث تقوم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) باقامة وتمويل مشروع تعاون جديد مع اليابان لتحسين وادارة الاستجابة السريعة لبقعة الزيت كما تم التعاون مع الجانب الكوري للتعرف علي أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا البيئية عن طريق تبادل الزيارات.كما تسعى الوزارة الى تنمية العلاقات مع ايران وتركيا وسورية وقطر لمواجهة وادارة بوزر الغبار.

وبشكل عام تتبنى وزارة الخارجية سياسة بيئية تعتمد على تنسيق المواقف مع مجموعة الـ(٧٧+الصين) خاصة وموقف الدول النامية عامة، القاضي باهمية التوصل الى اتفاقات عادلة ومتوازنة وطموحة تتضمن احترام مبادىء واحكام الاتفاقيات البيئية والايفاء بالتزاماتها وكل مامن شانه الحفاظ على البيئة والمساهمة في الحد من التلوث البيئي بما يحقق الصحة والرفاهية والتنمية االمستدامة.

على الصعيد المتعدد الاطراف:

اثمرت الجهود التي بذلتها الدبلوماسية العراقية في اشراك برنامج الامم المتحدة للبيئة (اليونيب) والذي يعد الالية المالية لتمويل المشاريع والبرامج التنموية في مجال البيئة، في العمل داخل العراق وكالاتي:

يعمل برنامج الامم المتحدة للبيئة (اليونيب) على تنفيذ مشروع متعدد المراحل لادارة البيئة في مناطق الاهوار، يتناول بناء قدرات قاطني مناطق الاهوار، وتوفير المياه لهم فضلاً عن مبادرات اخرى، بقيمة ١١ مليون دولار ولايزال هذا المشروع في طور التنفيذ.

يقوم اليونيب بتقديم الدعم اللازم للعراق لمساعدته على تنفيذ الالتزامات الخاصة بانضمامه الى الاتفاقيات البيئية.

كما يعمل اليونيب وبالتعاون مع اليونيدو على تنفيذ مشاريع تنموية وغير تنموية تخص ادارة المخلفات والمواد الخطيرة حفاظا على طبقة الاوزون وفقاً لاحكام بروتوكول مونتريال.

في عام ٢٠٠٩، قام فريق الامم المتحدة التابع لبرنامج المساعدة التنموية، بتقييم التنمية الوطنية والوضع الانساني في العراق وخلص الى القول، ان العراق يواجه تحديات بيئية تتعلق بالتغير المناخي، والاستخدام المستدام للمصادر الطبيعية، وتدهور الاراضي، والزراعة والامن الغذائي. وحدد هذه المناطق كاولويات تتطلب العمل من برنامج الامم المتحدة للبيئة (اليونيب) والوكالات الدولية ذات العلاقة على انشاء مشاريع مشتركة تستهدف هذه المناطق خلال الفترة القادمة (٢٠١١-٢٠١٤)، التي حددها برنامج المساعدة التنموية التابع للامم المتحدة. UNDAF

المطلب الثاني: الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية في العراق:[1]

رغم جهود وزارة الخارجية في هذا الصدد الا انها لازالت في حاجة الى المزيد من العمل وشحذ الهمم في مسالة مواجهة التحديات البيئية القادمة من الخارج او الناجمة عن سلوكيات بيئية خاطئة، لذا نرى اهمية اعطاء اولوية وفضاء اكبر للقضايا البيئية المحلية و الدولية. فرغم مظاهر الخلل البيئي

---

[1] ارشيف قسم البيئة في وزارة الخارجية العراقية.

الا ان مواجهتها لازالت ممكنة من خلال التحرك السريع والفاعل الذي يتناسب مع حجم ماتمثله هذه التحديات على البشرية.

الحاجة الى المزيد من التحرك الاعلامي خارجيا لتسليط الضوء على قضايا البيئية المهددة كضعف الاطلاقات المائية القادمة من تركيا مما سبب في شح لاهوار العراق الجنوبية وما يستتبعها من تدهور في النظام الايكولوجي للاهوار، فضلاً عن بناء ايران للسدة الترابية على نهر الكارون المغذي لهور الحويزة وتغيير مجرى نهر الكرمة المغذي ايضا لهذا الهور.

الدفع باتجاه انضمام العراق الى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والاقليمية والعربية التي لم يستكمل العراق الانضمام اليها لغرض الحصول على الدعم الفني والتقني، في المجالات التي يوفرها هذا الانضمام. فضلاً عن ممارسة دبلوماسية هادئة مدعومة بقاعدة معلومات موثقة توضح الاثار البيئية على نظمنا الحياتية لغرض الدخول في اتفاقيات ثنائية واقليمية بيئية تخدم مصالحنا الوطنية.

توفير دورات تدريبية او حلقات دراسية لمنتسبي وزارة الخارجية للاسهام في زيادة الوعي البيئي لدى الدبلوماسيين العراقيين لتكوين خلفية باهم القضايا البيئية الملحة على الصعيد القطري او الدولي, توفير ميزانية وطنية تتناسب مع حجم التحديات البيئية التي تواجه العراق.

المطلب الثالث: خطط الحد من التلوث البيئي في العراق

بالنظر الى الكوارث البيئية التي تعاني منها العراق، من الضروري بناء منظمة ادارية اكثر سعة واحترافا وامكانياتاً من وزارة واحدة, أي تأسيس (اللجنة الوطنية العليا للبيئة).

من أجل مراقبة وتنسيق ودعم جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بصورة مباشرة وغير مباشرة لمسألة البيئة, ومنها المؤسسات الأعلامية والتربوية. ومن أجل وضع أستراتيجية متكاملة وبعيدة المدى لأنقاذ

البيئية العراقية، يمكن أخذ النقاط الاولية التالية بنظر الأعتبار بغرض وضع خطة اصلاحية مطلوبة:

١- العمل على ايجاد وحماية ورقابة دولية لمنابع ومصادر دجلة وفرات والأهوار وشط العرب, مثلما تقر ذلك المواثيق الدولية بخصوص الأنهار الدولية. اي اشراك الأمم المتحدة والدول المشتركةمع العراق مثل تركيا وايران وسوريا.

٢- الكشف عن عمليات التلويث السرية الجارية منذ اعوام في العراق بلا حسيب ولا رقيب وفي جميع المجالات العسكرية والصناعية والزراعية, وتشكيل هيئة من ذوى الاختصاص لدراسة مشروع تنظيف العراق من الأثار الضارة لليورانيوم المنضب بما يضمن سلامة الأجيال القادمة مع الأستفادة من تجربة الكويت في هذا المجال، والتحرك لتضمين فقرة (تتكفل الدولة بتنظيف الأراضي العراقية من الأثار الضارة لليورانيوم المنضب بما يضمن سلامة الأجيال القادمة) ضمن تعديلات الدستور القادمة.

١-تخصيص لجان لاجراء مسح شامل لتحديد مصادر التلوث والتسمم البيئي بالأخص ملوثات المعادن الثقيلة ومخلفات القذائف والصواريخ والقنابل غير المتفجرة والألغام التي تهدد حياة الناس. واعداد التقارير والخرائط اللازمة لتحديد مواقعها وسبل السيطرة عليها

٢- نشر ثقافة تقديس البيئة ودفع الناس والمؤسسات الى الاكثار من التشجير وجعل رعاية البيئة واجب أخلاقي, وأقرار الدعم والجوائز لكل النشطاء في مجال احترام البيئة و تقليل انواع التلوث[1].

٣-أقرار قانون لتقديم التسهيلات والدعم لكل الشركات والجهات التي تساهم بتقليل التلوث، وفرض الضريبة على الشركات والجهات التي تساهم

---

[1] سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، دار الكلمة الحرة/ بيروت،٢٠١٠، ص٢٢٧-٢٢٨مصدر سابق.

بالتلوث. والزام الشركات المحلية والأجنبية بتطبيق قواعد ايزو رقم ١٤٠٠١ العالمية لمنع تلويث البيئة وتحمل تكاليف التلوث. فضلاً عن تفعيل قانون البيئة العراقي بتجريم الأفعال الضارة بالبيئة والعمل على تشكيل الشرطة البيئية مع الأستفادة من تجربة الأردن من هذا الأتجاه.

٦- تشجيع ودعم استخدام انواع الطاقة البديلة الخالية من التلوث والتسمم كالطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة في العراق. كذلك تفعيل حظر استيراد المواد والمعدات المستنزفة لطبقة الاوزون وفرض رسوم كمركية عالية عليها، تشجيع ومساعدة القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع معالجة النفايات والمخلفات العضوية والصناعية , ومن أجل انتاج الأسمدة والمنتجات الصناعية والغذائية الصديقة للبيئة, وتشجيع انشاء معامل لمعالجة النفايات والاستفادة من تجربة دولة الامارات من هذا المجال.

٧- نشر ثقافة (الغذاء الطبيعي والحيوي) الخالي من الكيمياويات التي تدمر الطبيعة وتلوث الأرض والماء والسماء. وان يتم تشجيع المزارعين على تكوين التعاونيات والمؤسسات التي تتبنى الزراعة الحيوية الخالية من الكيمياويات، وتشجيع الصناعات الغذائية الطبيعية والحيوية.

٨- اشاعة وسائط النقل العامة من قطارات وباصات ومترواة للتقليل من وسائط النقل الخاصة والحد من النمو المتزايد لعدد السيارات التي احالت حياة المدن الى مهرجانات جنونية حديدية صاخبة وملوثة عابثة ينتظر الانسان فيها خطر الأصابة والموت في كل شارع ورصيف. كذلك اصدار تشريع بالزام اصحاب المركبات والعجلات بصيانة سياراتهم بالأعتماد على قياس عادم السيارة ضمن الحدود المسموح بيها دوليا كشرط اساسي للتجديد اجازة السوق وسنوية السيارة مع الأستفادة من التجربة المصرية بهذا المجال.

٩- تبني مشروع محرقة صديقة للبيئة لمعالجة النفايات الطبية في كل مستشفى حكومي وألزام المستشفيات الأهلية بتأمين محرقة صديقة للبيئة كشرط اساسي لفتح اي مستشفى جديد مع الأستفادة من التجربة الاوروبية بهذا المجال.

١٠- تعزيز التعاون البيني مع الجهات الأقليمية والدولية وتبادل الخبرات معها والأتفاق على الأتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة[١].

١١- العمل على اثارة اهتمامات التلاميذ بالبيئة التي تحيط بهم سواء في الحي او القرية من خلال تنظيمهم في مجموعات عمل للأسهام في نظافة المدرسة والحي والأنهار والمزارع وتنظيم القمامة وزيارة مختلف المحلات والمصانع وملاحظة التلوثات البيئية ومخاطرها. ودعوة متحدثين متخصصين من البيئة المحيطة, مثل الخبير الزارعي ومهندس المباني والطبيب ومسؤول الكهرباء والمسؤول الاداري.

١٢- المساهمة في عيد الشجرة من خلال زراعة الأشجار والنخيل في المدرسة والحي والاماكن العامة. وتعليم التلاميذ والطلبة مختلف امور التربية البيئية الحديثة، منها مثلا كيفية العناية بالنباتات واهمية زراعة الورود, وكيفية تجنب الأكثار من المواد الكيمياوية في الأغذية والادوية والزارعة وكيفية الأقتصاد في استهلاك الطاقة, وغيرها من الأمور التربوية والحياتية[٢].

---

[١] سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، دار الكلمة الحرة/ بيروت،٢٠١٠، ص٢٢٨-٢٣٩/ مصدر سابق.

[٢] سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، دار الكلمة الحرة/ بيروت،٢٠١٠، ص٢٣٩/ مصدر سابق.

الخاتمة

الاستنتاجات:

يعاني العراق الجديد من أوضاع استثنائية شائكة ومشكلات بيئية وصحية كبيرة خلقتها سياسات النظام السابق بشكل أساسي وتفاقمت في عام ٢٠٠٣، ولا زال البلد يفتقر الى الامكانيات الآنية والفاعلة بحيث جعل العراق لا يستطيع في الوقت الحاضر وبالاعتماد على امكانياته الذاتية الضعيفة أن يقف بوجه الكوارث البيئية المتعددة.

جلبت حروب النظام الخارجية مع ايران (١٩٨٠-١٩٨٨) والكويت (١٩٩٠-١٩٩١) والداخلية ضد الشعب الكردي في كردستان وانتفاضة أبناء الجنوب، الدمار ومئات الآلاف من الضحايا وكوارث بيئية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أدى قصف قوات النظام البائد لمدينة حلبجه بالاسلحة الكيمياوية (١٦/٣/١٩٨٨) الى استشهاد أكثر من (٥٠٠٠) خمسة آلاف وجرح ٧٠٠٠٠ انسان من المدنيين، وابادة (١٨٢) ألف انسان بريئ في عمليات ما سمي بالانفال خريف عام ١٩٨٨، فضلاً عن ابادة الآلاف من أبناء جنوب العراق في الانتفاضة الشعبانية ودفنهم مع الضحايا الكرد في مقابر جماعية.

عملت وزارة البيئة منذ تأسيسها وبشكل دؤوب في تحقيق العديد من الانجازات والخطوات المهمة، رغم كونها وزارة (رقابية، اشرافية، تنسيقية) مع ما يتناسب مع ميزانيتها المتواضعة، من تلك الانجازات المصادقة على (١٠) اتفاقيات دولية، فضلاً عن سعيها لخلق مجالات التعاون الاقليمي والدولي والتعاون مع فريق الأمم المتحدة في اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية (٢٠١١-٢٠١٤) وبما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية في

العراق. ويتمثل هذا التعاون في المجالات الخمس التالية: (تحسين الحكم بما في ذلك حماية حقوق الانسان- نموي اقتصادي شامل وأكثر انصافاً واستدامة- ادارة البيئة والامتثال للمعاهدات والالتزامات البيئية الدولية المصادقة عليها- زيادة فرص الحصول على خدمات اساسية نوعية- والاستثمار في رأس المال البشري وتمكين المرأة والشباب والأطفال).

يأتي دور الدبلوماسية، جنباً الى جنب دور وزارة البيئة، كعامل مؤثر ومساعد لتحسين الوضع البيئي في العراق، باعتبار الدبلوماسية لغة الحوار وأداة التواصل المباشر مع المحيط الخارجي والدفاع عن قضايا العراق وخلق حالة وثقافة سلام تتحقق في ظلها مصالح الجميع. وأصبح العمل الدبلوماسي أكثر أهمية في عالمنا المعاصر من أي وقت آخر، خصوصاً مع بروز الدبلوماسية الشعبية، وتداخل المصالح المجتمعية عبر القارات، وثورة الاتصالات التي أدت الى تغييرات في جميع المجالات والأدوار والمهام بما في ذلك أدوار الدبلوماسيين والدبلوماسية معاً.

أن من بين أولويات السياسة الخارجية للعراق الجديد هي العودة الى المجتمع الدولي بعد سنوات القطيعة التي اوجدتها سياسات النظام البائد، والبدء بعقد اتفاقيات والتوقيع على مذكرات التفاهم وبروتوكولات مع المنظمات الدولية والاقليمية للإفادة من امكانيات ودعم تلك الاطراف الدولية من اجل التنمية المستدامة والحد من آثار التلوث البيئي لصالح الشعب العراقي، وهنا تبرز دور ومهام وزارة الخارجية العراقية سواء في المركز أو من خلال بعثاتها في الخارج.

ان السعي لتحقيق اهداف السياسة الاستراتيجية البيئية وخطة التنمية الوطنية لوزارة البيئة ٢٠١٠-٢٠١٤ على الصعيدين الدولي والاقليمي، بحاجة الى التنسيق مع قسم البيئة التابع لدائرة المنظمات في وزارة الخارجية لخلق ورشة عمل مشتركة وصولاً الى دمج البعد البيئي في خطط التنمية وخلق سياسات تنموية.

وانطلاقاً من مأساة البيئية في العراق، وكون المركز العراقي للدراسات القانونية والإنسانية والتطوير البيئي ومنظمة الضوء للتنمية والإغاثة الإنسانية من المنظمات ذات التوجه بهذا الصدد، نضع بعض المعالجات للحد من التلوث :

١- إعداد دراسة ميدانية وفقاً لستراتيجية تعتمد الأعداد والدراسة والتنفيذ تشترك فيها جميع المؤسسات ذات العلاقة والمحافظات وبأشراف وزارة البيئة وخبراء ذوي اختصاص من الجامعات لتحديد الواقع البيئي والاعتماد على استبيانات ميدانية وإحصائية والاطلاع على إحصائية المستشفيات لتقرير ما نحن عليه من تلوث بيئي بكل عناصره.

٢- لابد من وجود قاعدة معلومات خاصة بالآثار البيئية وان تضم هذه المراكز أساتذة وخبراء مختصين ومن منظمات المجتمع المدني الفاعلة، مع توفير أجهزة قياس ومراقبة وتوفير وسائل منظومات لمعالجة التلوث ومن أجل المراقبة والأشراف.

٣- وضع الضوابط وفقاً الأسس القانونية وأسلوب تصريف المخلفات الصناعية او المنزلية او الخدمية ومنع رميها في الأنهار او المسطحات المائية، وابعاد المعامل والمصانع عن مراكز المحافظات والاقضية والنواحي واستخدام أسلوب المجمعات الصناعية التي يجب اختيارها بعناية والزام أصحاب المصانع باستخدام الأسلوب الأمثل وذات الصفة العلمية مثلاً استخدام الفلاتر والمرشحات لتقليل المنبعثات الدخانية وفقاً للقوانين.

٤- حظر صيد او قتل الطيور والحيوانات البرية وبيعها حيّة او ميتة.

٥- تفعيل القوانين ذات العلاقة او تعديل بعضها ومنها قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ وقانون الصحة والسلامة المهنية رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ وقانون الصحة العامة ٨٥ لسنة ١٩٨٩ ونظام صيانة الأنهر والمياه العمومية من التلوث رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ وقانون العقوبات رقم ١١١

لسنة ١٩٦٩ مع ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية في تطبيق الاتفاقيات للحد من الازدواجية.

٦- تفعيل الاتفاقيات الدولية التي صادق العراق على بعض منها مثل (اتفاقية كيوتو) للتغير المناخي و(اتفاقية بازل) لمنع تداول المواد الكيمياوية و(اتفاقية البايولوجي) وغيرها من الاتفاقيات.

٧- إعادة تشجيع البحوث والدراسات الخاصة بالبيئة مع ضرورة تمكين الباحثين وطلاب الدراسات العليا في الجامعات على المشاركة الفعالة في النهوض بالواقع البيئي والأعداد لعقد الندوات والدورات التدريبية والتأهيلية الخاصة لحماية البيئة وتحسينها بالاشتراك والتعاون مع الجهات الرسمية ومع المجالس البلدية والمحافظات ومنظمات المجتمع المدني مع ضرورة الاطلاع على النشاط العربي والإقليمي والدولي في مجالات حماية البيئة.

٨- إلزام الجهات الرسمية ذات العلاقة بتقديم التقارير الخاصة بالأثر البيئي كلاً في مجال اختصاصه وتقديم المعلومات الى وزارة البيئة وفقاً لضوابط ومعايير يمكن تحديها.

٩- فتح باب المعلومات أمام وسائل الأعلام وبدون قيود تمهيداً للتشجيع على الكتابة عن البيئة ونشر هذه البحوث وإيجاد حلقات تواصل مع وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

التوصيات:

تحتاج البيئة في العراق اليوم الى وقفة علمية وأعادة النظر الى متطلبات وقف التدهور من جهة وسعي لحماية البيئة والتنوع الأحيائي من التلوث من جهة أخرى, وتحويل انماط التعامل مع الموارد الطبيعية الى نمط تنمية مستدامة, وتعميق دور السلطات المحلية والسكان في عمليات تخطيط التنمية والأدارة البيئة السليمة.

تتلخص طبيعة عمل وزارة البيئة في المرحلة الراهنة في الدور الأشرافي والتنسيقي والرقابي بما يتناسب مع عدد المنتسبين المحدود والميزانية المتواضعة التي خصصت لها ويمكن التوسع بعد ذلك في مجالات عمل أوسع وأكثر شمولية وتتناسب مع سعة وشمولية العمل البيئي الحقيقي الذي لابد وأن يشمل جميع مجالات الحياة قاطبة.

توصيات للحد من التدهور البيئي في العراق:

المراقبة النوعية للهواء.

من خلال تحديد الخلفية الطبيعية للتلوث, ومن ثم تحديد المواقع الأكثر تلوثا في العراق(المواقع الساخنة) التي تحتاج الى استقطاب الأهتمام وتكثيف المراقبة البيئية فيها.

مراقبة نوعية المياه

التوسع بمراقبة نوعية المياه السطحية لتشمل مياه البحيرات والمياه الجوفية في عموم العراق.

تقدير الأثر البيئي لجميع الانشطة

تقدير الأثر البيئي للأنشطة القائمة حاليا بأنواعها وتقصي معرفة أثارها على البيئة والموارد الطبيعية, والعمل على ترحيل المخالف منها وترشيد

استخدام الأرض وفق ضوابط علمية رصينة.

الادارة البيئية للمخلفات الصلبة

الأدراة البيئية للمخلفات الصلبة بأنواعها المنزلية والخطرة والسامة، واعادة النظر في اساليب التعامل مع هذه المشكلة على اسس علمية رصينة تتناول ممارسة كافة الأشكال الممكنة للتخلص من النفايات وعدم التركيز على نمط طمر الأراضي فقط.

الرقابة على المصادر الملوثة للبيئة

الرقابة على المصادر الملوثة للبيئة وخصوصا الصناعية منها, ومتابعة التزام الجهات الملوثة بالمحددات البيئية, ومتابعتها والتحول في انماط العمليات الصناعية الى التقنيات الملائمة للبيئة.

مراقبة التصحر في العراق

مراقبة التصحر في العراق وتأثيراته على النظم البيئة الطبيعية وعلى الأراضي الزراعية وفي تلوث الهواء بالدقائق العالقة من جهة ومراقبة المساحات الخضراء والتغيير الحاصل فيها ودراسة أسباب التقلص والعمل على معالجته.

استعادة الأهوار لنظامها الطبيعي

متابعة استعادة الأهوار للنظم الطبيعية فيها ومراقبة نوعية البيئة وخصوصا نوعية المياه وأنماط الأستغلال للثروات الأحيائية والعمل على ايجاد ضوابط كفيلة بحماية التنوع الأحيائي فيها.

دراسة التنوع الاحيائي

دراسة التنوع الأحيائي في عموم العراق وتوثيقه للتوصل الى التغيرات المحتملة على الكثافات السكانية للأحياء والأنواع المهددة بالأنقراض.

تعزيز الوعي البيئي

تعزيز الوعي البيئي لدى المواطن العراقي والأرتقاء بدوره في حماية البيئة باعتباره الهدف والوسيلة في ان واحد.

بناء القدرات

بناء القدرات لدى العاملين في التحليلات البيئة في بغداد و المحافظات واستكمال المتطلبات المالية والبشرية اللازمة.

تحديد المستويات الطبيعية للملوثات

تحديد المستويات الطبيعية للملوثات في البيئة العراقية (خلفية التلوث) مثل مستويات اوكسيد النايتروجين والكبريت والأوزون وغيرها.

تعزيز اطر التعاون الدولي لحماية البيئة

تعزيز اطر التعاون الدولي في حماية البيئة و الأنضمام الى الأتفاقيات البيئية الدولية.

تطوير نظم المعلومات

تطوير نظم المعلومات لما فيها من اهمية في ابراز التطور من خلال شبكة الأنترنت.

مراقبة الاوضاع السكانية

مراقبة الأوضاع السكانية وانماط الهجرة والتحضر لما لها من علاقة بالأوضاع البيئية وكفائة البنى الأرتكازية والأزمات السكانية والعمل على ايجاد مقترحات ذا اهمية في المجال البيئي.

المصادر

أولاً: الوثائـــــــق

(حسب التسلسل الزمني)

- سجل المعاهدات الدولية والاتفاقات الأخرى في ميدان البيئة– برنامج الأمم المتحدة للبيئة – نيروبي ١٩٩١.
- الأنكو ساي INCOSAI، المؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة .

ثانياً: الكتب

أ- الكتب المطبوعة باللغة العربية

١-ابتسام سعيد المكاوي، جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر، الأردن/ عمان ٢٠٠٩.
٢-أحمد خالد علام و عصمت عاشور أحمد، التلوث وتحسين البيئة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٦.
٣-أنطوان وحيد نعيم، موسوعة تلوث البيئة أو نقائها/ مظاهرها، أنواعها، أسبابها، مخاطرها / دراسة مستفيضة , سورية دار رضوان ٢٠٠٩ .
٤-اسكندر لورانس، ترجمة د. أحمد امين الجمل، دبلوماسية البيئية: التفاوض لتحقيق اتفاقية عالمية اكثر فاعلية، ط١، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ١٩٩٧.

٥-د. امال شلاش، التنمية البشرية المستدامة/ المنظور العام ومنظور الخصوصية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.
٦- د. بشير محمد عريبات و د. ايمن سليمان مزاهره، التربية البيئية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن ٢٠٠٩ .
٧-بيان محمد الكايد، سايكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، دار الراية، الأردن/ عمان ٢٠١٠ .
٨-د. حسن احمد شماتة، التلوث الضوضائي واعاقة التنمية، مكتب الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠ .
٩-د. جبار خطار الزوار، منهجية البحث العلمي، جامعة البصرة، مؤسسة عمار الخيرية العالمية ٢٠١٠.
١٠-د. جمال أحمد الحسين، الأنسان وتلوث البيئة، دار الأمل، الأردن/ أريد ٢٠٠٤ .
١١-جورج القصيفي، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥.
١٢-دكتور كامل محمد المغربي، الأدارة و البيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن/ عمان ٢٠٠١ .
١٣-د. سالم محمد عبود، د. صلاح نوري خلف، مناهج وأساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق، دار الدكتور للعلوم، بغداد ٢٠١١.
١٤- سحر أمين حسين، موسوعة التلوث البيئي، دار دجلة، الأردن/ عمان ٢٠٠٨ .
١٥-د. سلطان الرفاعي،التلوث البيئي/ أسباب- اخطار- حلول، دار أسامة، الأردن/ عمان ٢٠٠٨ .
١٦-سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، دار الكلمة الحرة/ بيروت،٢٠١٠ .

١٧- سهير أبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار ومؤسسة الاسلام، دمشق / سوريا ٢٠٠٨.
١٨- صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، سلسلة التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٥.
١٩- فتحية محمد حسن، مشكلات البيئة، المكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان/ الاردن ٢٠١٠.
٢٠- دكتور كامل محمد المغربي، الأدارة و البيئة و السياسة العامة، دار العلمية الدولية، دار الثقافة، الأردن/عمان ٢٠٠١.
٢١- محمد خميس الزوكة، أسيا، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٢.
٢٢- د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي، د. حسن ابراهيم المهندي، د.عيسى جمعة ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة دار المناهج الاردن، عمان ٢٠١٠.
٢٣- د. مثنى عبد الرزاق العمر، حالة البيئة في العراق، الجزء الأول، البيئة الحضرية، وزارة البيئة، بغداد ٢٠٠٥ .
٢٤- محمد خالد جمال، التنظيم القانوني للبيئة في العالم، منشورات الحلبي، بيروت ٢٠٠٦.
٢٥- محمد موسى عثمان، الموارد الاقتصادية / منظور بيئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ١٩٩٦.
٢٦- محمود مصطفى، الانسان والبيئة،عمان – ٢٠٠٨.
٢٧- محمد كامل عارف، اللجنة العليا للبيئة / مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت ١٩٨٩.
٢٨- منير الله وردي، دور التكنلوجيا السياسية في تخلف الدول, دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨.
٢٩- الدكتورة رجاء وحيد دويدري، البيئة مفهومها العلمي المعاصر وعمقها الفكري الذاتي، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٤.

٣٠- راتب السعود، الانسان والبيئة/ دراسة في التربية البيئية، الحامد للطباعة والنشر عمان، ٢٠٠١.
٣١- رعد حسن صدن، نظم الادارة البيئة والايزو، دار الرضا للنشر، دمشق ٢٠٠١ .
٣٢- نعيم محمد عيسى والدكتور احمد حجاز والدكتور محمد، الثقافة البيئية، الشاذلي، مدينة نصر ٢٠٠٨ .
٣٣- د. نوزاد عبد الرحمن و د. حسن ابراهيم و د. عيسى جمعة، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٠ .
٣٤- دكتور هوشيار معروف، أزمة علم الأقتصاد وبناء النظرية الأقتصادية، الجامعة المستنصرية ١٩٨٧.
٣٥- د. عارف صالح مخلف، الادارة والبيئة/الحامية الادارية للبيئة، دار اليازوري، عمان٢٠٠٩.
٣٦- د. علي حسن موسى، التلوث البيئي، دار الفكر المعاصر، بيروت ٢٠٠٠

الكتب والتقارير باللغة الانكليزية

1- J.hermann. protection of environment through penal law – Rer- Int- Dr –Pen1978.

2-Robert T . Watson et al .. Climate change 2001 . Sgnthesis Report . the third assessment Report. The Lnergorernment Panel on Climate change .New York 2001

3- A.P thirlwall .Growth and Development. 5 the. Ed . Macmillan press 1996.

4- M.P. To daro .Economic development .long man 1997

5- Human Development Report 2007-2008. Fighting Climate change .Ltuman Solidarity ina divided world .the United nations Development Programme (UNDP) New York 2007.

الرسائل والتقارير

١-د. احمد حمزة، التشريعات البيئية في الوطن العربي، ورقة قدمت في ندوة التشريعات البيئية التي عقدتها الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة في ٢١/سبتمبر /١٩٩٢.

٢-جامعة الدول العربية، المنظمة الأسلامية للتربية والعلوم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة/ دراسة التشريعات البيئية في الدول العربية ومدى التزامها بالمتطلبات الأتفاقيات الدولية والبيئية والمفاهيم الحديثة ٢٠٠٩ .

٣- تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق، ص٢٢٥ .

٤-اطار عمل الامم المتحدة للمساعدة الأنمائية، العراق٢٠١١-٢٠١٤ والمسودة الثانية، حكومة العراق، فريق الأمم المتحدة .

٥- مجلس التخطيط، دليل المنظمات الدولية والعربية الاقليمية، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة ٢٠٠٦ .

٦-مجلس التخطيط، الدليل الأرشادي لمؤشرات التنمية المستدامة، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة ٢٠٠٦.

٧-الأمم المتحدة، ادارة الشؤون الأقتصادية والأجتماعية/ أرشادات لأعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، أدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة، نيويورك ٢٠٠٢ .

٨- البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ .

٩- تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠٠٨، وزارة البيئة، جمهورية العراق.

١٠-التقرير السنوي لوزارة الدولة لشؤون البيئة، جمهورية مصر العربية ٢٠٠٩.

١١-تقرير حالة البيئة في العراق – وزارة البيئة – العراق – ٢٠٠٩

١٢-حالة البيئة في العراق – اعداد الدكتور مثنى عبد الرزاق – بغداد ٢٠٠٥

١٣-دراسة التشريعات البيئية في الدوال العربية ومدى التزامها بمتطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثة، جامعة الدول العربية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، القاهرة ٢٠٠٩ .
١٤-مجلس التخطيط – الدليل الأرشادي لمؤشرات التنمية المستدامة – الشركة.
١٥-الحديثة للطباعة، الدوحة ٢٠٠٦.
١٦-البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٢، التنمية والبيئة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢.
١٧-ارشيف وزارة البيئة العراقية ٢٠١١.
١٨-ارشيف وزارة الخارجية العراقية قسم البيئة ٢٠١١.

المجلات

١-مجلة عالم الفكر – العدد ٤ – المجلد السابع – وزارة الاعلام، الكويت ١٩٧٧
٢-د.نوزاد عبدالرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٥السنة٢٠٠٦.

مواقع الانترنيت

1-http//Lexnet.brave.com/Envron.htm.sanctoins the European inv.General prince: less of Environ Law in the Europe.
2-www.beeaty.tv/new/index.php?option=com-content&task=view
3-www.beeaty.tv/new/index.php?option=com-content&task=view&id
4-www.moen.gov.iq

الفهرست



ان التلوث والخطر الذي يهدد الحياة الطبيعية للانسان والكائنات الحية الاخرى هو احد ابرز مشاكل العصر الحديث بشكل عام. وفي العراق واقليم كردستان بشكل خاص، ثمة حاجة ماسة للمزيد من الدراسات والبحوث عن التلوث وثمة حاجة كذلك للسيطرة على التلوث من خلال تشريع قوانين تحافظ على البيئة وتحد من التلوث البيئي، كما انه هناك حاجة كبيرة لنشر الوعي البيئي على اوسع نطاق.

تتناول هذه الدراسة تعريفا بالبيئة والتلوث البيئي وانواعه وتدرس امكانية اصدار تشريعات تحافظ على البيئة، كما تتناول في المتن القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بضمان الحفاظ على البيئة، ومن منطلق خطورة تلوث البيئة تقترح الدراسة اعتبار تلويث البيئة جريمة يعاقب عليها القانون.

وترى الدراسة انه ثمة علاقة بين البيئة والتنمية وتقترح الميل الى التنمية المستدامة التي تعتبر صديقة للبيئة وقادرة على الحفاظ عليها وابعادها عن خطر التلوث. وفي مبحث خاص تولي الدراسة اهتماما خاصا بالتشريعات العراقية بشأن البيئة ومنها قانون حماية وتحسين البيئة لعام 1997 واهمية وجود وزارة خاصة بالبيئة في العراق.



(3000)دينار